الرؤية البريطانية للسياسة العراقية في تقارير المندوبين الساميين البريطانيين 1925-1932: دراسة وثائقية

أ. م. د. رشا جميل علوان

جامعة المثنى– كلية التربية للعلوم الانسانية

rasha.jameel@mu.edu.iq

تاريخ الاستلام 2025/8/30 تاريخ القبول 2025/11/20 تاريخ النشر 2025/12/22

الملخص:

حاولت بريطانيا بعد الاحتلال البريطاني للعراق المحافظة على مصالحها ومركزها لذا عينت المندوبين الساميين الذين كان لهم دورا كبير في تحديد مصير العراق، وتوجيه سياسته بما يخدم المصالح البريطانية، يعدً المندوب السامي الحاكم الفعلي للبلاد، وخلال المدة الممتدة من 1925-1932 تولى ثلاثة مندوبين هذا المنصب وهم هنري دوبس وجلبرت كلايتون وفرنسيس همفريز، وكل منهم كان له توجهات وسياسة تختلف عن الاخر حتى نظرتهم اتجاه استقلال العراق مختلفة. وكانوا هؤلاء المندوبين يكتبون تقارير عن الوضع في العراق وتحليل السياسة العراقية بلغة استعمارية، وترسل التقارير الى وزارة المستعمرات البريطانية ليتم على اساسها تقيم الوضع وتوجيه السياسة البريطانية لتبرير التدخل السياسي والعسكري في العراق بالرغم من اختلاف السياسات والتوجهات بين المندوبين الثلاثة، فقد اتفقت رؤاهم على الحفاظ على النفوذ البريطاني في العراق مع اختلاف درجة تشجيعهم او تقييدهم لخطوات العراق نحو الاستقلال مما ساهم في تشكيل مسار السياسة العراقية أبان هذه الحقبة الحرجة.

الكلمات المفتاحية: المندوبين، الاحزاب، عصبة الامم، الملك فيصل، الموصل.

The British Vision of Iraqi Politics in the Reports of British High Commissioners 1925-1932: A Documentary Study

Assis. Prof. Dr. Rasha Jamil Alwan

Al-Muthanna University - College of Education for Humanities

Abstract

After the British occupation of Iraq, Britain tried to preserve its interests and position, so it appointed High Commissioners who played a major role in determining the fate of Iraq and directing its policy to serve British

interests. The High Commissioner was the actual ruler of the country, and during the period extending from 1925-1932, three Commissioners held this important position, namely Henry Dobbs, Gilbert Clayton, and Francis Humphreys, Each of them had different orientations and policies, even their views on Iraqi independence differed. These delegates wrote reports on the situation in Iraq and analysed Iraqi politics in colonial terms. These reports were sent to the British Colonial Office, which used them to assess the situation and guide British policy to justify political and military intervention in Iraq. Despite the differences in policies and orientations between the three delegates, their visions agreed on maintaining British influence in Iraq, with varying degrees of encouragement or restriction of Iraq's steps towards independence, which contributed to shaping the course of Iraqi politics during this critical period.

Keywords: Delegates, Parties, League of Nations, King Faisal, Mosul.

المقدمة

كان للحرب العالمية الأولى تأثير كبير على تطوّر منطقة الشرق الأوسط، أذ انطلقت بريطانيا بحملتها على العراق في محاولة للاحتفاظ بالسيطرة على الموارد الطبيعية القيّمة في الخليج العربي، وتأمين قاعدة عمليات لحماية الهند، وأن فرض الانتداب على العراق واحتلاله عدً تمهيد لتشكيل الدولة العراقية الحديثة، فلم تكن تسعى بريطانيا لإقامة مستعمرة دائمة لها في العراق لذا كان استقلال البلاد تدريجياً، ابان مدة الانتداب تميز الوضع في العراق بعدم الاستقرار السياسي، بفعل الانقسامات والصراع على السلطة التي كانت مقسمة بين الملك والمندوب السامي البريطاني ومحاولة كل جهة السيطرة على الاوضاع في العراق، وأن وجود المندوبين الساميين البريطانيين في العراق مهم لبريطانيا لانهم يمثلون حلقة الوصل بين الحكومة البريطانية والادارة العراقية، لكي تحافظ بريطانيا على مركزها ومصالحها في العراق.

كان هناك تقارير مزدوجة يكتبها المندوبين الساميين البريطانيين وترسل الى جهتين مختلفتين وبمعلومات مختلفة عن الاخرى حول اوضاع المملكة العراقية، التقارير الاولى ترسل الى وزارة المستعمرات البريطانية، والثانية ترسل الى لجنة الانتدابات في عصبة الامم. لذا اقتصرت الدراسة على النوع الاول من التقارير التي ترسل الى وزارة المستعمرات حول الاوضاع السياسية العراقية او

التي ترسل من المكتب الاستعماري الى المندوبين الساميين البريطانيين تحمل توصيات وتوجيهات الحكومة لهم، وحسب مدة الدراسة والمواضيع المطروحة في التقارير البريطانية.

قسم البحث الى ثلاث محاور وخاتمة، تناول المحور الاول (الخلفية السياسي والتاريخي للعراق تحت الانتداب البريطاني)، اذ تطرق الى الاحتلال البريطاني للعراق وتأثيره على الساحة العراقية ثم تأسيس الدولة العراقية بتتويج الملك فيصل على العرش، وأشار المحور الثاني الى (وزارة المستعمرات البريطانية وعلاقتها بالمندوب السامي البريطاني ومهام عمله)، لبيان اهمية وزارة المستعمرات وعلاقتها بالمندوبين الساميين ودورهم، اما المحور الثالث فركز على (اهمية وطبيعة التقارير البريطانية. مضمونها ومنهجها)، لمعرفة مضمون التقارير وكشف رؤيتها الاستعمارية للعراق وما تأثيرها على السياسة العراقية.

هدف البحث: توثيق مرحلة مهمة في تاريخ العراق فضلا عن كونها دراسة اعتمدت على مصادر لم تدرس بشكل كافي رغم اهميتها وهذه الدراسة تعد محاولة لفهم آلية الحكم الاستعماري البريطاني وتأثيره، ويعد المندوب السامي من ابرز الفاعلين السياسيين في العراق لما يمتلكه من صلاحيات واسعة مكنته من التدخل في توجيه الخيارات السياسية للملك فيصل والنخبة السياسية العراقية لذا تعد تقاريرهم وثائق مهمة لأنها تعكس الرؤية البريطانية الاستعمارية لمكتب المستعمرات في لندن.

مشكلة البحث: أن تقارير المندوبين الساميين البريطانيين في العراق خلال المدة من 1925 – 1932، تقارير تمثل مصدراً أولياً هاماً لفهم الرؤية البريطانية الرسمية تجاه السياسة العراقية. فعلى الرغم من وفرة الأدبيات التي تناولت فترة الانتداب البريطاني على العراق، إلا أن معظمها ركّز على الأحداث السياسية العامة أو العلاقات الدولية، دون التطرق التفصيلي إلى المحتوى السياسي والإداري لتلك التقارير الرسمية، التي تعكس بدقة مواقف بريطانيا، توجهاتها الاستراتيجية، وأساليب إدارتها للدولة العراقية الناشئة وبالتالي، فإن البحث يهدف إلى كشف الكيفية التي صاغت بها بريطانيا سياساتها في العراق من خلال هذه الوثائق، ومدى تأثيرها في توجيه القرار السياسي العراقي خلال سنوات الانتداب الأخيرة.

اشكالية البحث: تكمن إشكالية هذا البحث في السعي لفهم الرؤية البريطانية الرسمية تجاه العراق من خلال التحليل الوثائقي لتقارير المندوبين الساميين البريطانيين خلال المدة 1925–1932، وهي

المرحلة التي شهدت ترسيخ سلطة الانتداب البريطاني من جهة، وبروز الدولة العراقية الحديثة ومؤسساتها من جهة أخرى، وتطرح الإشكالية تساؤلاً مركزياً حول مدى تعبير هذه التقارير عن التوجهات الاستراتيجية والسياسية لبريطانيا في العراق، وكيف ساهمت في صياغة القرار السياسي العراقي وتوجيه مساراته في ظل العلاقة غير المتكافئة بين العراق وبريطانيا.

1. كيف عبّرت تقارير المندوبين الساميين البريطانيين عن الرؤية السياسية البريطانية تجاه العراق خلال المدة 1925–1932؟
2. ما هي أبرز القضايا السياسية التي ركزت عليها تلك التقارير؟
3. كيف أثرت توجهات المندوبين الساميين في صياغة السياسات الداخلية العراقية؟
4. كيف نظرة هذه التقارير الى سياسة الملك فيصل والشخصيات السياسة العراقية والمعارضة الوطنية؟
5. ما طبيعة العلاقة بين المندوب السامي ومؤسسات الحكم العراقية، وكيف انعكست في الوثائق الرسمية؟
6. إلى أي مدى كانت تقارير المندوبين الساميين تعكس الموقف الرسمي للحكومة البريطانية تجاه مستقبل العراق واستقلاله؟

تشكل هذه الأسئلة محوراً أساسياً في الكشف عن طبيعة الرؤية الاستعمارية البريطانية للعراق في أواخر عهد الانتداب، ومدى تدخلها في بناء الدولة العراقية وتوجيهها.

منهجية البحث: استخدم المنهج التاريخي التحليلي النقدي في تحليل مضمون التقارير وتتبع الاحداث وتحليل الخطاب الاستعماري لفهم اللغة المستخدمة في وصف الاوضاع العراقية.

اهمية البحث (نظريا – تطبيقياً):

نظرياً: تُسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات التاريخية والسياسية المتعلقة بفترة الانتداب البريطاني على العراق، من خلال تقديم قراءة تحليلية معمّقة لمصدر وثائقي أساسي لم يحظَ بدراسة كافية في الكتابات الأكاديمية العراقية. كما توفّر منظوراً جديداً لفهم طبيعة الرؤية الاستعمارية البريطانية وآليات تدخلها في الشؤون الداخلية لدولة تحت التأسيس، مما يساعد على تطوير فهم نظري أوسع لمسارات بناء الدول في ظل النفوذ الاستعماري.

تطبيقياً: تساعد نتائج هذا البحث صُنّاع القرار والباحثين في مجالات العلاقات الدولية والتاريخ السياسي على استيعاب أوجه التأثير الاستعماري طويلة الأمد في بنية الدولة العراقية الحديثة، وتبيّن كيف يمكن للوثائق الرسمية أن تكون أداة تحليلية لفهم السياسات الفعلية وليس فقط المُعلنة. كما يمكن أن تشكّل مرجعاً للباحثين المعنيين بكتابة دراسات مقارنة حول تجارب الانتداب في العالم العربي، أو تصميم برامج تعليمية تُسلّط الضوء على السياسات الخارجية الغربية في الشرق الأوسط.

حدود البحث:

أ- **الجغرافية:** يركز البحث على مناطق استراتيجية في العراق، مراكز النفوذ السياسي البريطاني، ولاسيما العاصمة بغداد بصفتها مقر المندوب السامي ومركز اتخاذ القرار، فضلاً عن مناطق أخرى مثل البصرة والموصل نظراً لأهميتها الاستراتيجية.

ب- **الزمنية:** تمتد الدراسة للمدة من 1925 -1932، تمثل المرحلة الحاسمة من الانتداب البريطاني في العراق، اذ شهدت هذه السنوات تثبيت أُطر النظام السياسي الملكي بقيادة الملك فيصل الأول، وانتهاءً بانضمام العراق إلى عصبة الأمم سنة 1932 كدولة مستقلة اسمياً.

ت- **الموضوعية:** يقتصر البحث على رؤية بريطانيا للأوضاع الداخلية للعراق، رؤيتها للملك فيصل وسياسته وللعناصر المعارضة العراقية والاحزاب والوزارة وموقفها منهم، وقضية الاكراد خاصة في المناطق الحدودية، ومطالبات تركية بترسيم الحدود البرية متمثلة بقضية الموصل والحدود النهرية المتمثلة بحدود الزاب الاسفل، وموقف المندوبين من دخول العراق الى عصبة الامم، وحسب رؤية المندوب لها، ومن دون التطرق الى المعاهدات والاتفاقيات، وكذلك لم يتطرق البحث الى الاوضاع الاقتصادية والعسكرية.

المحور الاول: الخلفية السياسي والتاريخي للعراق تحت الانتداب البريطاني

بعد الاحتلال البريطاني على العراق فرضت بريطانيا بتأييد دولي من عصبة الامم نظام الانتداب 1920 وهذا كان مخالفا للوعود البريطانية للعرب بتخليصهم من الاحتلال العثماني ونيلهم الاستقلال التام، وجاء رد فعل العراقيين على فرض الانتداب باندلاع ثورة شاملة 1920 ضد الوجود البريطاني مما اجبر بريطانيا على تغير سياستها واتخذت عددت اجراءات لتخفيف حدة السخط عليها، اذ عينت السير برسي كوكس P.COX [1]، على راس الجهاز الاداري في العراق [2]، شرع بتشكيل حكومة

عراقية مؤقته بعد ان قررت بريطانيا اشراك العراقيين في الحكم بشكل تدريجي، وفي مؤتمر القاهرة 1921 تم ترشيح الامير فيصل[3] ملك على العراق باعتباره أداة رئيسية لنفوذها في البلاد [4]، وصل الى بغداد وتوّج فيصل ملكًا في 23 آب 1921، ثم شكلت حكومة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني (10 ايلول 1921 – 19 آب 1922)[5]، وبعد حقبة من الزمن ساد التوتر بين الملك فيصل والسلطات البريطانية حول توزيع السلطات ولاسيما بسبب صيغة اتفاق الانتداب التي قيدت استقلال العراق، مما أثار احتجاجات في الاوساط الشعبية، ورغم تردد الملك فيصل والحكومة العراقية، أجبرتهم بريطانيا على توقيع معاهدة تحالف في 10 تشرين الأول 1922 عرفت بـ المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى التي أنشأت نظاماً إدارياً مزدوجاً، العراقيون في الواجهة، والبريطانيون في القيادة الفعلية وبدأت لاحقاً صياغة " القانون الأساسي" (الدستور)، وتم الاتفاق على النص النهائي في سنة 1924، الذي أسّس ملكية دستورية ببرلمان من مجلسين بسلطات محدودة من النواب والاعيان، لكن الانتخابات للمجلس التأسيسي قوبلت باحتجاجات شعبية لا سيّما مع إدراك الملك فيصل أن ضم الموصل ضروري لتحقيق التوازن السكاني، وتحت ضغط بريطانيا صادق المجلس التأسيسي على المعاهدة في 10 تموز 1924، وأعلنت بريطانيا دعمها غير المشروط لانضمام العراق لعصبة الأمم، وفي سنة 1930 تم توقيع معاهدة تحالف جديدة لتنظيم العلاقات بعد الاستقلال، مقابل منح الحكومة العراقية لبريطانيا حق الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين واستمرار النفوذ السياسي والاقتصادي، وفي 3 تشرين الأول 1932 انتهى الانتداب رسمياً، وأصبح العراق دولة مستقلة وعضوًا في عصبة الأمم[6].

كان لنمو القومية العربية المنظمة بين سكان المدن في العراق المحرك الرئيسي وراء استمرار تطور السياسة البريطانية بعد ثورة العشرين، فقد أدى تنسيق الاحتجاجات الجماهيرية من قبل الطبقات المتعلمة في المدن ضد نظام الانتداب إلى قيام البريطانيين بإعادة تعريف سياستهم، وشمل هذا التحول الابتعاد عن السيطرة المفروضة بموجب الانتداب، وخلال المدة من 1925 إلى 1932، يمكن وصف نهج السلطات البريطانية في بغداد، ومن يقف خلفها في لندن، بأنه نهج استشاري، فقد أدرك الساسة في لندن والموظفون المدنيون في بغداد، أن العراق سيصبح مستقلاً في وقت أقرب بكثير مما كانوا يتوقعون، وفي ظل هذه المعطيات الجديدة، أصبح الهدف البريطاني في تعاملهم مع

الساسة العراقيين هو محاولة ضمان أن الدولة الناشئة تعمل بأعلى قدر من الكفاءة، ولكن بأقل تكلفة ممكنة [7].

المحور الثاني: وزارة المستعمرات البريطانية وعلاقتها بالمندوب السامي البريطاني ومهام عمله

وزارة المستعمرات البريطانية Colonial office او ما تسمى بمكتب المستعمرات (المكتب الاستعماري)، هي الجهاز الاداري المسؤول عن المستعمرات البريطانية [8]، ثم أستحدث منصب وزير المستعمرات البريطانية من مهامه متابعة الحكم المحلي في المستعمرات وتعين الحكام والموظفين البريطانيين، والتنسيق مع الحكومة حول السياسات الاقتصادية والعسكرية ، وكانت وزارة المستعمرات تدير الاوضاع في العراق وفلسطين بعد فرض الانتداب عليهما، وبعد تصاعد حركات التحرر فقدت الوزارة اهميتها و دمجت مع وزارة الكومنولث وشكلت وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية FCDO [9].

كانت المستعمرات توفر سوقًا للمنتجات البريطانية، ومصدرًا للمواد الخام الضرورية للصناعة ومجالًا رحباً للهجرة البريطانية، وموقعاً عسكرياً لحماية المصالح البريطانية، إن اتساع الإمبراطورية البريطانية جغرافياً، وامتدادها عبر قارات متعددة، يضفي على بريطانيا وزناً دولياً لا يُستهان به، ويجعلها في موقع يؤهلها للتأثير في السياسة العالمية بذلك فإن المستعمرات لا تُعتبر مجرد أراضٍ خاضعة لسياستها، بل أجزاء من كيان سياسي واقتصادي كبير، اذ توفر المواد الخام وسوق واسعة لتصريف المنتوجات الصناعية البريطانية[10].

اما المندوب السامي البريطاني، يعتبر موظف رفيع المستوى تختاره وزارة المستعمرات البريطانية – المكتب الاستعماري – بعد موافقة الحكومة البريطانية، مهمته ادارة شؤون المستعمرات الواقعة تحت السيادة البريطانية، وله مكانة كبيرة بين الاوساط السياسية، والمحرك والمنظم للشؤون السياسية، والحاكم الفعلي الغير معلن[11].

خلال المراسلات والتقارير الرسمية التي كانت تصل الى وزارة المستعمرات من بغداد يتضح أن العلاقة بين الوزارة والمندوب السامي كانت قائمة على مبدأ التبعية الادارية المباشرة، أذ يتلقى المندوب السامي تعليماته من وزير المستعمرات ويعمل على تنفيذها بما ينسجم مع

السياسة العامة لبريطانيا في المشرق العربي ومع ذلك، فان طبيعة الاوضاع في العراق، وما كانت تشهده من اضطرابات سياسية وتبدلات في مواقف الزعامات الوطنية وتشكل المستعمرات احدى اهم دعائم الامبراطورية البريطانية، ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل وحتى الناحية السياسية والاستراتيجية [12].

أُوكلت مهمة إدارة الأوضاع السياسية المتقلبة في العراق إلى أربعة مفوضين سامين بريطانيين وهم السير بيرسي كوكس الذي شغل منصب اول مندوب سامي بريطاني في العراق اذ وصل الى بغداد في ا تشرين الاول 1920 واستمر في منصبه لغاية 4 ايار 1923 فغادر بغداد وحل محله هنري دوبس[13] Hinri dubs الذي استمر في منصبه لغاية مغادرته العراق في 3 شباط 1929 بعد انتهاء خدماته لأنه كان يشكو من مرض خطير ورفض تجديد عقده رغم الحاح الحكومة عليه [14]، بعد ذلك تم اختيار جلبرت كلايتون[15] Gilbert Clayton الذي وصل بغداد في 2 اذار 1929 وبقى في منصبه لمدة قصيرة اذ فارق الحياة في 10 ايلول 1929[16]، ثم جاء فرانسيس همفريز[17] Francis gumphrys الذي وصل الى بغداد في 10 كانون الاول 1929 وتسلم منصبه في 7 تشرين الاول 1929 من الميجر هربرت يونغ Herbert Young وكيل المندوب السامي البريطاني السابق جلبرت كلايتون[18]، واستمر في منصبه لغاية 9 ايلول 1932 ليتولى بعدها منصب سفيرا لبلاده في العراق بعد الاستقلال، حاول كل من المندوبين الساميين الذين تم تعينهم في العراق تفسير التعليمات القادمة من لندن، حسب وجهة نظره في وقت كانوا يعملون فيه على بناء مؤسسات دولة فعّالة والتفاوض مع السياسيين العراقيين الذين يتولون زمام ادارة شؤون البلاد الداخلية [19]. ومن جانب اخر يكلف المندوبون الساميين البريطانيين بكتابة تقارير عن الاوضاع السياسية في العراق وترسل الى وزارة المستعمرات البريطانية – المكتب الاستعماري – لتوضيح مدى استقرار الاوضاع والتقدم الحاصل وما دور المندوب السامي فيها، البعض منهم كان اكثر حذرا وشكا في مقدرة العراقيين على حكم بلادهم ويفضلون الاشراف البريطاني والبعض الاخر يجد ان من الانسب لبريطانيا انهاء الانتداب واستقرار الاوضاع في العراق واستمرار المصالح البريطانية [20].

المحور الثالث: اهمية وطبيعة التقارير البريطانية. مضمونها ومنهجها

تناولت التقارير البريطانية العديد من المواضيع التي تخص الاوضاع السياسية للعراق للمدة 1925- 1932 فهي مدة زمنية مهمة كونها أسست لمرحلة بناء العراق، وامتازت هذه التقارير بمنهجية منظمة، فضلاً عن تميزها بالدقة في تسجيل المعلومة بالاعتماد على ادلة واقعية، ذات لغة رسمية وهيكلية واضحة ترتب بمقدمة ثم تحليل الوضع وربط الاسباب بالنتائج ثم التوصيات، اما دوافع التقارير فهي تساعد المكتب الاستعماري في السيطرة على مستعمراتها بعد فهم اوضاعها، وتقدم المعلومات الكافية لوضع السياسة الملائمة للمستعمرة، لتعطي التبرير لتدخلات السياسية والعسكرية، لذا تعد التقارير البريطانية بمثابة سجل للإحداث السياسية والمراجع المهمة لفهم طبيعة السياسة الاستعمارية في البلاد الواقعة تحت الانتداب.

- **الملك فيصل الاول في التقارير البريطانية**

كان الملك فيصل الاول يحمل رؤيا قومية عربية وسعى لجعل العراق نواة لدولة عربية كبرى، حاول العمل على احداث توازن بين القوى السياسية المختلفة، ومنع هيمنة جهة واحدة على السلطة واستخدم التغيرات الوزارية كأداة لإدارة الازمات التي تعصف بالبلاد، فأستخدم المرونة السياسية تارة والضغط الشعبي تارة اخرى. لقد نظرت التقارير البريطانية الى الملك فيصل على انه زعيم عربي يحمل مشروع قومي (عرش سوريا)، لذا تعامل المندوبين البريطانيين معه بتحفظ وتشكيك، ففي تقرير كتبه المندوب السامي البريطاني هنري دوبس الى وزارة المستعمرات البريطانية بعنوان " سري وشخصي"، حول معلومات حصل عليها من دون ذكر لمصدر المعلومة تناول محادثات اجراها الملك فيصل مع الحكومة الفرنسية 1925 لترشيحه الامير زيد بن الحسين او عبد الله بن الحسين لمنصب ملك على سوريا، وذكر التقرير ان المؤامرات السياسية جزء من حياة فيصل، وان دوبس كان يستخدم كل نفوذه في سبيل ابعاد فيصل عن سوريا والحجاز وعدم التدخل في شؤونها الداخلية لكن فيصل حاول الحصول على " الفطيرة السورية " – حسب ما ورد في التقرير – لأنه يحلم ببناء امبراطورية عربية ولو نجح في مسعاه سوف تتحد سوريا مع العراق تحت لواء حاكم عربي وتعود العناصر القومية " المتطرفة " – يدعوها التقرير بالقومية المتطرفة – بالظهور وبسرعة تنقلب الاوضاع ضد الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا مما يجبرهم على اتخاذ موقف عدائي ويدمر ما تم تحقيقه ابان السنوات السابقة، وحسب رؤية بريطانيا فان العراق وسوريا لا يستطيعان الاستمرار دون

مساعدة فرنسا او بريطانيا ولا يستطيعان ان يواجهون الخطر التركي او الاضطرابات الداخلية، وان تشكيل حكومة وطنية في سوريا على النمط العراقي لا يتوافق مع سياسة فرنسا الاستعمارية لان سياستها مباشرة واكثر شمولاً، وان وجود الامير زيد او عبد الله على راس الحكم في سوريا على غرار الملك فيصل لا ينجح بل سيدخلون في صراع مع فرنسا، كما ترى بريطانيا أن تعين احد الهاشمين على سوريا يثير مشاعر الاستياء في جنوب العراق بينما في المناطق الشمالية يؤدي الى اثارة الاكراد بسبب بروز القومية العربية، مما يزيد صعوبة السيطرة على الحدود، وأن أي تراجع في السياسة الفرنسية في المنطقة يؤدي الى اندلاع تمرد مما يؤثر على مركز بريطانيا في العراق ويضعفه، لذا أكد (دوبس) في تقريره بان على الحكومة البريطانية ان تجري محادثات مع الحكومة الفرنسية لمنع وصول أي حاكم عربي الى سوريا له علاقة رسمية بالعراق، وان تمنع فرنسا أي خطوة تؤدي الى وحدة سوريا والعراق، و ذكر التقرير السري ان فرنسا بعثت رسالة الى الملك فيصل عرضت عليه اقتراحا بأن لا يتدخل في شؤون سوريا الداخلية مقابل تنازل فرنسا عن سلطتها، على الرغم من أن (دوبس) غير متأكد من هذا الامر، ويعتقد ان فيصل لن يوافق على ذلك لان فرنسا لم تتلقى أي رد رسمي من فيصل، وفي نهاية التقرير اوصى (دوبس) حكومته بالتشاور مع الحكومة الفرنسية وبروح التعاون ومراعاة المصالح المشتركة لاختيار مرشح مناسب لسوريا، والتعامل مع فيصل بحذر، واوضح أن أي ترشيح بدون موافقة فرنسا يؤدي الى فوضى وانقسام في المنطقة وهذا ما تحاول بريطانيا تجنبه [21].

كان الوضع السياسي الداخلي في العراق غير مستقر نتيجة كثرة تشكل الوزارة بفعل الازمات الوزارية، وتوتر العلاقة بين الملك والوزارات، أذ أظهر تقرير بريطاني أن هناك كتلة برلمانية تشكلت داخل حزب رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون التقدم، في وزارته الثانية (26 حزيران 1925– 21 تشرين الثاني 1926)[22]، وهذه الكتلة علاقتها مع وزير العدل ناجي السويدي متوترة، وسعى عدد كبير منهم الى استقالة الوزارة لتخلص من وزير العدل وابلغ (دوبس) رئيس الوزراء ونصحه بعدم اثارة توترات داخل البرلمان وان استقالة الوزارة ستنعكس على مناقشات عصبة الامم في جنيف اتجاه العراق، ويعتقد دوبس ان هذه الكتلة يدعمها الملك فيصل بشكل غير مباشر لإسقاط الوزارة السعدونية [23].

حرصت الحكومة البريطانية على تواجدها العسكري في العراق لكنها مقيده بانتهاء المعاهدة سنة 1928 ولم تكن راغبه بمنح العراقيين فرصة قانونية او سياسية للتفاوض لذا استلم (دوبس) من وزارة المستعمرات برقية في 16 تشرين الاول 1928 تطالبه المباشرة بالمناقشة بشأن الاتفاقيات المالية والعسكرية مع الحكومة العراقية، تطلب الامر حينها من الملك فيصل الموازنة بين الضغط البريطاني من جهة والرأي العام العراقي من جهة اخرى والمعارضة البرلمانية من جهة التي ترفض المزيد من المعاهدات والاتفاقيات، اما الاستراتيجية البريطانية فهي تفضل استمرار الوضع عما هو عليه دون تغير لتتجنب فتح باب الخلافات مع تقديم بعض التنازلات الرمزية لتفادي التصعيد السياسي [24].

وفي سنة 1928 حدثت معارضة شديدة ضد وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة (14 كانون الثاني 1928– 28 نيسان 1929)[25]، واتهامه بالتعاون مع البريطانيين لأمرار مشروع معاهدة 1928، وتحت ضغط المعارضة النيابية والراي العام العراقي قدم السعدون استقالته غير أن الملك فيصل رفض قبولها ثم قابل الملك (دوبس) ومعه مستشار وزارة الداخلية العراقية كيهان كورنواليس Kinahan Cornwallis[26] في 15 كانون الثاني 1928 الساعة 2:48 مساءً، وتباحثوا بموضوع استقالة رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، شرح الملك الموقف بالكامل الى (دوبس) الذي ابلغه بضرورة اقناع السعدون بسحب الاستقالة، اجاب الملك انه مستعد اصدار امر لأعضاء للحكومة بالبقاء في مناصبهم من اجل مصلحة العراق لكنه غير متأكد من ان السعدون سيطيع اوامره، رد عليه (دوبس) بانه سيقابل السعدون غدا ويحاول اقناعه ثم اقترح الملك تنظيم اجتماع بين السعدون وزعماء المعارضة لحل المسائل العالقة بينهما، لان رفض السعدون سحب استقالته يشكل ازمة وزارية في البلاد لعدم وجود شخصية مناسبة تتولى ادارة الحكومة، وفي هذه الحالة سوف يضطر الملك تعليق الدستور وحل البرلمان ويتولى بنفسه ادارة الدولة بمساعدة المستشارين البريطانيين، لكن (دوبس) لم يوافق على هذه الخطوة وابلغه بأن موقعه غير آمن للقيام بذلك، وخلال الاجتماع نفسه طرح كيهان كورنواليس رأي مفاده ان يرسل الملك و(دوبس) رسالة شخصية الى السعدون لمحاولة اقناعه قد تغير الموازين، لان الاخير صرح في اكثر من مناسبة ان اكبر الصعوبات التي تواجهه انه مضطرا لمعارضة سياسة الملك ويخشى ان يفقد الثقة به من قبل الملك او بريطانيا وتفسر على انه

عدو لهما، وفي نهاية الاجتماع اتفقوا على التشاور بشكل منفرد مع السعدون لمحاولة اقناعه بالعدول عن طلب الاستقالة [27].

ارسل دوبس تقرير الى وزارة المستعمرات البريطانية تحدث فيه عن توتر العلاقة بين الملك فيصل ورئيس الوزراء عبد المحسن السعدون سنة 1928، أن الاخير يتعرض الى ضغوط من قبل الملك الرافض سياسته وموقفه من الاتفاقيات البريطانية، والملك جعل موقف السعدون صعباً لأنه أخبر جميع الشخصيات البارزة على الساحة السياسية العراقية ان أي شخص يقبل بمبادئ الاتفاقيات فهو خائن لبلده فتولد شعور عام بذلك، ولم يعد بمقدور السعدون مقاومته، وان الملك اخبر السعدون في اكثر من مناسبة بان الاخير لا يملك الشجاعة الكافية لمعارضة سياسة بريطانيا وان نجح في تمرير الاتفاقيات البريطانية من خلال البرلمان العراقي سوف يكون ذلك على حساب سمعته وبالنهاية يؤدي الى نفيه من الحياة السياسية، فضلاً عن قيام فيصل بتحريض الصحافة ضد السعدون الذي قال: " ان جلالة الملك فيصل عليه ان يدرك انه مهما كتب في المعاهدات والاتفاقيات فان حكومة وشعب العراق سيظلون لسنين طويلة يعتمدون كلياً على بريطانيا، وينفذون رغباتها في نهاية الامر، ومهما عارض العراقيون فالحكومة البريطانية تصر على موقفها "، وشعر السعدون بحزن شديد لأنه رغم ما قدمه من خدمات لبلاده ولجلالة الملك فانهم اصبحوا ضده وان ضمانه الحقيقي الوحيد هو حسن نيته العراقية[28].

كان الملك فيصل موقفه متصلب اتجاه عبد المحسن السعدون الذي صمم على الانسحاب من الوزارة قبل ان تتفاقم الخلافات بينه وبين الملك والمعارضة، لاسيما وانه لا يتحلى بالقوة الكافية لمواجهة المعارضة ضده التي يقف ورائها الملك نفسه، و حاول (دوبس) اقناع السعدون بان يكون اقل تأثراً بالنقد وان يفكر بمصلحة بلاده وعدم الهروب من المسؤولية لكنه فشل في اقناع السعدون وظلت البلاد بدون وزارة فعليه لأكثر من اسبوع، فرتب (دوبس) اجتماع بين الملك والسعدون لمحاولة اصلاح الوضع بينهما، واثناء الاجتماع تحدث الملك بانه لا يرى بديلا عن عبد المحسن السعدون كرئيس وزراء وفي حالة تعينه لشخصيات اخرى في الوزارة مثل رشيد عالي الكيلاني او ياسين الهاشمي فالناس سوف يتهمون الملك بانه وراء اضعاف الوزارة وسقوطها ووضع رجاله في مناصب بديله مما يجعل موقفه صعبا، بهذا الكلام نجح الملك في انهاء اعتراضات السعدون وتغير موقفه،

وتحدث الملك انه لن يسمح بانهيار بنية الدولة بالكامل، وطلب من (دوبس) تقديم بعض التنازلات البريطانية لحفظ ماء وجه السعدون مما يتيح الفرصة له للعودة الى الوزارة وانتهاء الازمة الوزارية [29]، بهذا الكلام ابقى فيصل نفسه بمنأى عن الخلافات اثناء المناقشات حول الاتفاقيات البريطانية.

ورد (دوبس) على طلب الملك فيصل بان " لا يخدع نفسه ليس هناك فرصة لأي تنازلات مبدئية حول الاتفاقيات حتى وان رفضتها الحكومة والمعارضة العراقية " [30].

وفي النهاية اعطى التقرير البريطاني تحليلا لتأزم الوضع بين الملك والسعدون، بان الاخير رجل عشائري وحازم وصارم في قراراته واكثر ميلاً للقرار الوطني المستقل لهذا اصطدم بالملك كثيرا، اما الملك فهو سياسي برغماتي يتخذ قراراته بناء على النتائج العملية والظروف المحيطة، حاول موازنة القوى داخل الوزرات وفي البرلمان فضلاً عن ان السعدون ليس من رجالات القصر وتم اختياره للوزارات بضغط بريطاني و برلماني وليس بموافقة الملك ويرى الملك ان السعدون نداً له في بعض المواقف، لذلك كان حذراً من طموح السعدون واستقلاليته[31].

كان (دوبس) يكتب تقاريره بلغة استعمارية وبشكل واضح ففي احدى تقاريره ذكر بأن الملك فيصل ووزرائه يعانون من وهم بأن العراق قادر على الاستغناء عن الدعم البريطاني، وبسبب الحرص على عدم جرح الشعور الوطني العراقي امتنعت بريطانيا من اصدار تصريح او اتخاذ تصرف يبرز بشكل مفرط مدى اعتماد العراق على بريطانيا، لكن المحاولات التي يقوم بيها الملك فيصل ووزرائه لتصوير العراق على انه قادر على الوقوف بمفرده وانتهاء العلاقة مع بريطانيا وكانه عمل وطني كبير ما هو الا تحريف بشع للحقيقية، ولن تقبل حكومة جلالة الملك البريطاني اطلاقاً، وأشار التقرير البريطاني الى الجيش العراقي بانه في مرحلته الاولى من التطور عاجزاً عن حماية البلاد من أي عدوان خارجي او مقاومة القوى الداخلية وحمايته من التمزق والانقسام الداخلي بدون دعم القوات البريطانية، لذا يرى (دوبس) ان تبقى قوات الدفاع عراقية كانت او بريطانية في يد بريطانيا، طالما ان المسؤولية النهائية عن أمن البلاد تقع على عاتق حكومة جلالة ملك بريطانيا، وفي النهاية فان من حق بريطانيا وليس العراق ان تقرر متى يحين الوقت لتخفيف هذا التحكم والى أي درجة يمكن التخفيف، لكن رغم ذلك اظهرت بريطانيا استعدادا للبقاء في الخلف والعمل بالتشاور مع الحكومة العراقية عبر

وساطتها حتى تكتسب الحكومة العراقية الخبرة اللازمة لتتمكن من تحمل المسؤولية وادارة شؤون الدولة [32].

في سنة 1929 حدثت ازمة وزارية اخرى لبعد المحسن السعدون تمثلت في اشتداد المعارضة ضده في وزارته الثالثة (14 كانون الثاني 1928– 28 نيسان 1929) [33]، فقرر تقديم استقالته، وكتب المندوب السامي البريطاني الجديد جلبرت كلايتون الذي وصل بغداد في 2 اذار 1929 تقريره عن الازمة ذاكراً، انه حاول اقناع السعدون بتغير موقفه واجرى محادثات مع المعارضة لتخفيف الضغط على السعدون لكن للأسف لا يستطيع البقاء في السلطة مع استمرار بريطانيا بسياستها التعسفية، لذا سيقدم استقالته الى الملك لكنه وافق على الاستمرار بتصريف الاعمال مؤقتاً حتى يتمكن الملك من تشكيل حكومة جديدة، وذكر التقرير البريطاني ان الحالة النفسية السائدة على الساحة السياسية تجعل من غير الممكن لأي وزير في وزارة السعدون او زعماء الاحزاب الاخرى قبول تولي المنصب، وفي اجتماع عقده الملك مع السعدون وزعماء المعارضة الذين اخبروا الملك بان بريطانيا اذا كانت ترغب في فرض ارادتها فلتتولى ادارة البلاد بالكامل[34].

ذكرت المصادر العراقية أن عبد المحسن السعدون ساير البريطانيين خلال السنوات التي قضاها في الحكم رئيساً للوزراء ثم اتجه بسياسته الى مسايرة الاماني الوطنية وقرر ان يواجه التعسف البريطاني بجرأة وشجاعة، فأخذ يطالب بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية سنة 1929 تعديلاً يتفق مع الاماني الوطنية العراقية وعندما رفضت بريطانيا التعديلات المقترحة قدم استقالته من الوزارة بعد أن اكد رجال السياسة العراقيين له أن احدا من المعارضة لن يقدم على تكوين اية وزارة جديدة مهما تأزم الموقف [35].

أن أزمة تشكيل واستقالة الوزرات مستمرة في العهد الملكي، بفعل الصراعات على السلطة بين الشخصيات السياسية ومع المعارضة ومع الملك فيصل، ففي سنة 1929 بعد استقالة عبد المحسن السعدون ألف توفيق السويدي وزارته الاولى(28 نيسان 1929–19 ايلول 1929)[36] فحدثت ازمة وزارية بينه وبين الملك فيصل الذي اراد تغير الوزارة واستبدالها بأشخاص من ترشيحه، وعندما سأل (كلايتون) الملك فيصل عن سبب رغبته في تغير الوزارة حدث جدال بينهما، واوضح فيصل ان وزارة توفيق السويدي ضعيفة جدا، باستثناء رئيسها وليس هناك شكوى محدده ضده لكنه غير مستقل في

قراراته ويتأثر بشكل كبير بأفراد عائلته لاسيما شقيقه ناجي السويدي لذا فالحكومة اصبحت في قبضت الأسرة السويدية التي ليس لها سمعة جيدة في البلاد، وذكر (كلايتون) في تقرير ارسله الى وزارة المستعمرات البريطانية ان الملك اعطاه عددت مبررات لتغير الوزارة وأصر على تغيرها، ومن هذه المبررات، عندما تم مناقشة الميزانية في البرلمان 1929 اتضح هيمنة الاسرة الكاملة ممثله بتوفيق السويدي رئيس الوزراء وناجي السويدي رئيس اللجنة المالية البرلمانية على قرارات اللجنة المذكورة، اذ تم تمرير العديد من التخفيضات التي اجرتها اللجنة المالية رغم ان الكثير منها غير مبرر الا انها قبلت بالكامل من قبل الوزراء الواقعين تحت تأثير رئيس الوزراء دون نقاش او اعتراض [37].

كما أشار التقرير البريطاني الى سبب اخر ازم الوضع بين رئيس الوزراء توفيق السويدي والملك فيصل، اذ كان للحكومة بعض المقترحات تنوي عرضها على البرلمان لرفع الرسوم الجمركية على بعض السلع كالسكر والكحول وتم عرض هذه المعلومات في اجتماع سري مع الملك لكن معلومات الاجتماع تسربت، مما ادى الى حصول مضاربات واسعة بين التجار، وصل الخبر الى الملك قبل عرض المقترح على البرلمان، مما ادى الى رفض الملك الموافقة على المقترحات وبالتالي تم سحبه، لكن تسرب المعلومات عرض الحكومة لانتقادات واسعة وشديدة حتى أن المعارضة الحكومية – لم يذكر التقرير الاسماء – لمحت الى الملك ان بعض اعضاء الحكومة خانوا سرية المقترحات بدافع تحقيق مكاسب شخصية [38].

تلك الاحداث دفعت الملك الى اغتنام الفرصة لتغير وزارة توفيق السويدي بوزارة ائتلافية مؤلفه من رجال يعدهم ضمن كتلته مثل ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني، يكونوا ضمن الوزارة مع جعل نوري السعيد رئيساً للوزراء ويقترح ان تعرض هذه الوزارة على البرلمان، وجادل فيصل المندوب السامي (كلايتون) حول وزارة توفيق السويدي واخبره بان أي مسائل هامة تتم تسويتها تكون معرضة للخطر ويعلم بها البرلمان قبل ان يجتمع، لم يقتنع (كلايتون) بحجج الملك وعدها غير صحيحه من وجهة نظره، واعتقد (كلايتون) ان السبب الحقيقي يكمن في رغبت الملك تقليص سلطة رئيس الوزراء وادخال عناصر من المعارضة الى الوزارة، وان استيائه موجه بصورة خاصة ضد آل السويدي، وحزب التقدم الحكومي بصورة عامة، فضلاً عن ان توفيق السويدي كان صهر شقيق عبد المحسن

السعدون [39]، وكتب (كلايتون) في تقريره انه بينً للملك اثناء حديثهم عن عدم قناعته بالأسباب المذكورة واوضح له انه سيفتح على نفسه انتقادات مبرره بسبب اطاحته بوزارة السويدي الذي ساعده بقوة على الخروج من وضع صعب حين لم يكن هناك احد يقبل بتشكيل الوزارة بعد تقديم عبد المحسن السعدون استقالته وشكل وزارة معظم اعضائها من خصومه السياسيين، وان الملك حاول تشكيل وزارة ائتلافية برئاسة جعفر العسكري لكنها فشلت، كما ان نوري السعيد لا يمتلك المؤهلات او الوزن السياسي اللازم لقيادة مثل هذه الوزارة حتى لو كانت لمدة قصيرة، وان عبد المحسن السعدون لن يرضى بهذه الخطوة وبالتالي لن يدعمها داخل حزبه البرلماني[40]، وفي النهاية رغبة بريطانيا تحققت وكلف عبد المحسن السعدون بتشكيل الوزارة خلفاً لحكومة توفيق السويدي فشكل وزارته الرابعة (19 ايلول 1929–13 تشرين الثاني 1929) [41].

- **المعارضة العراقية**

ومن المواضيع المهمة التي تم طرحها في تقارير المندوبين عناصر المعارضة العراقية، أذ قسم تقرير بريطاني عناصر المعارضة في العراق الى قسمين، المعتدلين والمتطرفين، ففي تقرير كتبه (دوبس) في 31 آذار 1925 ذكر انه تم ايجاد حل لبعض الامور المهمة بعد السيطرة على المعارضة " المتطرفة "– حسب ما ورد في التقرير – من رجال الدين وبعض القيادات الكوردية في شمال العراق بعد رفضهم المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي، وتم التعامل مع الوضع بسياسة القوة بهدف اسكات الاصوات التي كانت تحرض الاهالي ضد النفوذ البريطاني، وبالنتيجة انخفضت المعارضة ضد بريطانيا بشكل كبير، وتم اجراء الانتخابات البرلمانية 1925، وعقد المجلس جلساته الاعتيادية وتم المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات مع بريطانيا، ومنح امتيازا لشركة النفط التركية[42]، وفي المقابل هناك عناصر وطنية قوية معتدلة ترغب بالتعاون مع بريطانيا بدون ان يمس استقلال العراق، وعدً التقرير هذا الامر نجاح كبير لبريطانيا لتحقيق هدفها في اقامة دولة عراقية حليفه لها [43]. واختتم التقرير بان أي محاولة لزعزعت الاستقرار السياسي في العراق او مواجهة النفوذ البريطاني يجب اخماده باي ثمن [44].

كما كان للبريطانيين عيون وجواسيس في كل مكان تقريباً في المدن، يسمعون ما كان يجري من احاديث في الدواوين والمقاهي التي يرتادها الناس، ويرفعون تقاريرهم الى (دوبس)[45]، كتب في

احدى التقارير البريطانية ان هناك عناصر متطرفة ترتاد المقاهي تحاول تأجيج الناس وتحثهم على مواجهة النفوذ البريطاني بقولها " هناك مخططات بريطانية لاستنزاف ثروات العراق "، لذا يجب اسكات هذه الاصوات باي ثمن[46]، اما القوميين فتصفهم احدى التقارير البريطانية بأنهم اكثر تطرفا من غيرهم والاكثر تفاءلاً بتحقيق اهدافهم، لكن سياسة بريطانيا مخيبه لأمالهم، اما بالنسبة للعناصر التي لاتزال لديها عداوة عقائدية شديدة اتجاه بريطانيا فلا يشكلون الاغلبية من السكان [47].

وانتهى التقرير بخطاب استعماري واضح، أذ بين أن هناك مخاوف لدى بعض العراقيين من قطع المشورة والمساعدة البريطانية بعد انتهاء مدة المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى، لكن هناك ارتياح أستقبل بامتنان عندما سمعوا باستمرار آمد المعاهدة لغاية دخول العراق عضو في عصبة الامم، لهذا لا توجد اصوات تعارض فكرة استمرار العلاقات عن طريق المعاهدات بين بريطانيا والعراق[48].

اما بالنسبة للشخصيات السياسية العراقية أيضاً قسمتهم التقارير البريطانية الى قسمين: معتدلون ومعارضون الذين اسمتهم "بالمشاغبين"، اذ وصفت عبد المحسن السعدون ونوري السعيد بالحلفاء الاستراتيجيين الذين يمتعون بذكاء عالي وفهم عميق للسياسة البريطانية ويميلون للتعاون مع بريطانيا مع الحفاظ على الكرامة الوطنية ويمتلكون كفاءة ادارية وتنظيمية جيدة، اما جعفر العسكري وصف بالوسطي المعتدل، وعبد الرحمن النقيب الزعيم التقليدي، اما المعارضون فهم رشيد عالي الكيلاني ووصفته بالمعارض القومي ذو كاريزما شعبية القوية وخطاباته معادية لبريطانيا وله قدرت على تحريك الشارع العراقي لكنه يفتقد للخبرة في الادارة العامة، وحكمت سليمان وصف بالمستقل النقدي [49]. اما الملك فيصل فهو شخصية برغماتية يدعم بشكل خفي العناصر الوطنية في البلاد التي تطالب بالاستقلال التام[50].

كانت بريطانيا تتبع اسلوب التهميش والاستبعاد ضد العناصر التي تجدها معارضة لسياستها ولنفوذها في البلاد وهذا ما حدث في 22 نيسان 1925 عندما وصلت رسالة من وزارة الدفاع البريطانية الى المندوب السامي (دوبس) تبلغه بان هناك 35 ضابطاً عراقياً لديهم ميول قومية معادية لبريطانيا وتحركات داخل الجيش وترغب في ابعادهم، فأشار (دوبس) الى الملك فيصل بضرورة ابعادهم بحجة عدم كفاءتهم وتم ادراجهم على قائمة التقاعد[51].

مما تجدر الاشارة اليه، ان التقارير البريطانية وصفت الشخصيات المعارضة لسياسة بريطانيا ووجودها في العراق بالفئة المتطرفة والمشاغبة، بينما المصادر العراقية وصفتهم بالمقاومة الوطنية مما يكشف تحيزاً واضحاً في الرؤية الاستعمارية البريطانية.

- **الوزارات**

تميز عهد الملك فيصل بوجود أربع قوى تسيطر على الاوضاع في العراق ممثله بالملك والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وبريطانيا، فكان هناك صراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لان كل منهما تمتلك سلاح ضد الاخرى لذا فالملك وبريطانيا يسيطران على هاتين القوتين لأهميتهما، ولا ينتخب رئيس لمجلس الوزراء الا بعد موافقتهما، فشهدت المدة موضوع الدراسة صراع وتنافس على السلطة التنفيذية مما ادى الى عدم الاستقرار السياسي في البلاد[52].

قسمت التقارير البريطانية الوزارات العراقية الى نوعين: الوزارات التي تنفذ سياسة ادارية عامة، والثانية التي توكل أليها مهمة خاصة، وان جميع الوزارات العراقية تنتمي الى النوع الثاني، وهم وزارة ياسين الهاشمي الاولى (2 أب 1924-21 حزيران 1925) مهمتها حل مسألة الموظفين البريطانيين[53] وتوقيع امتياز النفط [54]، وزارة عبد المحسن السعدون الثانية جاءت لتمرير معاهدة 1926، ووزارة جعفر العسكري الثانية (21 تشرين الثاني 1926- 14 كانون الثاني 1928) جاءت لتمرير معاهدة 1927، اما وزارة نوري السعيد الاولى (23 اذار 1930- 19 تشرين الاول 1931) جاءت لتمرير معاهدة 1930[55].

اما الملك فيصل فقد حاول الموازنة بين القوى المعارضة والمؤيدة لسياسته او لبريطانيا سواء في مجلس الوزراء او النواب، وعندما برز عبد المحسن السعدون كالشخصية القوية التي تحظى بدعم بريطانيا وبعض الشخصيات العراقية، دعم الملك ياسين الهاشمي الشخصية المعارضة لبريطانيا والتي تحظى بدعم بعض شخصيات المعارضة المعتدلة، فضلاً عن رشيد عالي الكيلاني الذي حظى بدعم الملك ومقرب من عبد المحسن السعدون الذي يعد غريم ياسين الهاشمي، واستفاد السعدون من رشيد عالي الكيلاني لإبعاد ياسين الهاشمي عن وزارة الداخلية [56]، في وزارته الثانية 26 حزيران 1925-1 تشرين الثاني 1926[57].

ان رؤية التقارير البريطانية للأوضاع السياسية تتفق مع المصادر العراقية لاسيما حول صراع الشخصيات السياسية على السلطة [58].

كانت الازمات الوزارية مستمرة في العهد الملكي في كل مره يحاولون تأليف وزارة جديدة واختيار الشخصيات المناسبة لها، الملك يفضل اختيار الشخصيات التي تدعم سياسته، ودار الاعتماد البريطاني تفضل شخصيات التي تؤمن بسياسة التعاون مع بريطانيا، اذ كتب (دوبس) في احدى تقاريره عن الازمة التي تعرض لها ياسين الهاشمي عندما شرع بتأليف وزارته الاولى لأنه لم يرغب في وزارة تضم عبد المحسن السعدون مرشح دار الاعتماد البريطاني الذي رفض بدوره الدخول الى وزارة تضم الهاشمي، فاخبر (دوبس) الملك فيصل ان التشكيلة الوزارية الجديدة لا تستطيع مواجهة البرلمان المنتخب اذا لم يكن فيها السعدون، اجابه الملك على الهاشمي ان يستخدم نفوذه مع النواب لكسب تأييدهم لحكومته الجديدة بدون مشاركة السعدون، لكن (دوبس) رفض وابلغ الملك بأن الحكومة لن تنجح بسبب التأييد الكبير الذي يحظى به السعدون داخل البرلمان، وان التصرف من منطلق شخصي يؤثر سلباً على سمعت السعدون، كما ان الضغط على اعضاء البرلمان يؤثر على الهاشمي ايضا لأنه أي خطأ ترتكبه الحكومة الجديدة سيلقى باللوم على الملك والمندوب السامي، لذا نصحى (دوبس) الملك بأن يمنح ياسين الهاشمي فرصة لإعادة تشكيل حكومته بطريقة تجعله يكسب ثقة البرلمان لكن بدون وجود السعدون يجعل المهمة صعبه، وذكر التقرير البريطاني ان العلاقة بين الملك وعبد المحسن السعدون متوترة في كل مره يشكل فيها السعدون وزارته [59].

وفي النهاية وبعد نقاش مطول استطاع (دوبس) توجيه انظار الملك الى عبد المحسن السعدون للقيام بالمهمة اذ ان (دوبس) كان يرغب في عودة السعدون الى الحكم، وفعلا تحققت رغبة بريطانيا وشكل عبد المحسن السعدون وزارته في 26 حزيران 1925 – 1 تشرين الثاني 1926[60]، بذلك كشفت التقارير البريطانية على تركيزها نحو ضمان ولاء الشخصيات العراقية لبريطانيا، اذ اشار (دوبس) في تقريره المذكور ان تعيين السعدون رئيساً للوزراء للمرة الثانية جاء بعد محادثات مكثفة مع المندوبين البريطانيين والملك فيصل[61].

كان معروف في الاوساط السياسية أن الملك فيصل لم يكن يشعر بارتياح عندما يتولى السعدون رئاسة الوزراء فكان يسعى بكل ما يستطيع لأبعاده عنها، ويستعين بكل من جعفر العسكري ونوري السعيد باستخدامه مناورات مختلفة تأخذ شكل الصراع الخفي مره والصريح مره اخرى، وان

الخذلان الذي جابه السعدون من حزبه التقدم البرلماني الذي لم يستطيع اختيار مرشحه حكمت سليمان ليكون رئيس مجلس النواب، الا احدى هذه المناورات، وأكد عبد الحسن شلاش[62] وهو من كتلة السعدون بان الملك اخبره ان ينتخب رشيد عالي الكيلاني بدلا من حكمت سليمان مرشح السعدون لرئاسة مجلس النواب سنة 1925 كما اخبر بذلك جماعة من التقدميين[63]. كما ذكر توفيق السويدي أن الملك كان يشجع من طرف خفي خروج اعوان السعدون والسائرون في ركابه عليه، لاسيما بعد ان نال اعتماد المندوب السامي البريطاني (دوبس) وثقته المطلقة في الوقت الذي كان الملك يريد الا يشاركه احد في هذه الثقة وهذا الاعتماد[64].

- **الاحـزاب**

سمح الملك فيصل بتأسيس الاحزاب للمشاركات في الانتخابات البرلمانية وتمثيل الشعب، فضلاً عن الضغوط السياسية الداخلية من النخب المدنية المثقفة والسياسيين الذين رغبوا بمشاركة اوسع في الحياة السياسية كما ان الملك اراد احتواء المعارضة وتوجيههم نحو العمل السياسي ليسهل السيطرة عليهم وتوجيههم بدلا من وجودهم خارج العملية السياسية يؤدي الى عدم استقرار الوضع الامني والسياسي، ولإظهار العراق امام بريطانيا انه يتطور نحو نظام دستوري حديث ليدعم مطالبه بالاستقلال، وهذا كله كان جزء من استراتيجية الملك لبناء دولة مستقلة [65].

كتب تقرير استخباراتي بريطاني في 8 كانون الثاني1925 في بغداد عن الاحزاب التي تأسست بعد صدور قانون الجمعيات[66] وعن مؤسسيهم ومنهم محمد جعفر ابو التمن الذي ذكره التقرير البريطاني بانه زعيم لحزب معتدل يدعى الحزب الوطني العراقي[67]، لديه دعم قوي في الشارع العراقي، تبنى الحزب المعارضة لكنه متذبذب المواقف ويتأثر بالضغوط الشعبية ولا يمكن التنبؤ بسلوكه، وشكل جبهة مع حزب آخر يدعى حزب النهضة[68] في الكاظمية وفتح فروع جديدة في الحلة، ومؤيديه كثيرين لكن مبادئه الاساسية تبدو غير واضحة، ونشاطاته وصلته برجال الدين في النجف، ربما هذا الامر يؤثر على فرص انتخاب ممثلين معتدلين في البرلمان العراقي[69]. بعد مدة من الزمن ظهر حزب ثالث يدعى حزب الامة الذي تم استبعاده من الحصول على مقاعد في المجلس النيابي لان اكثرية اعضائه من صغار القوميين المعارضين لسياسة بريطانيا، وحاول سنة 1925 الاندماج مع حزب الشعب المعرض لكنه لم يستطيع لان البلاط الملكي له رأي اخر، وشارك

بعض اعضائه في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية 1925 ومنهم ناجي السويدي الذي تسلم وزارة العدل[70].

كتب تقرير بريطاني عن نوع جديد من الاحزاب لم يألفه العراقيين سابقاً ظهر سنة 1925 مختلفة في مناهجها وليس لها قاعدة شعبية واعضائها برلمانيون فقط، وهم كل من حزب التقدم وحزب الشعب، وهدفها خدمة اغراض مؤسسيها وهم في الحكومة، لذلك فان اعضاء البرلمان اصبحوا منقسمين حسب ولاءاتهم الشخصية بين مؤيدي عبد المحسن السعدون وحزبه التقدم[71] وبين مؤيديه ياسين الهاشمي وحزبه الشعب[72] المعارض لحزب التقدم، وذكر التقرير أن الرجال المنتخبون داخل المجلس النيابي اعضاء حزب التقدم ذو نفوذ اجتماعي كبير، اما الفئة المعارضة من حزب الشعب كانت نسبتهم داخل المجلس النيابي اقل لانهم لم يستطيعوا الفوز في انتخابات سنة 1925 [73]. لذا اصبح عدد النواب المنضمين الى حزب التقدم فقط في بغداد 75 نائب من اصل 88 نائب، ومن المتوقع زيادة العدد [74].

تختلف المصدر العراقية مع التقرير البريطاني بشأن عدد نواب حزب التقدم داخل المجلس النيابي سنة 1925 بلغ 60 نائب [75].

لم يكن نواب حزب التقدم منسجمين في افكارهم وتوجهاتهم، اذ حدثت خلافات داخل الحزب مع رئيسهم السعدون وزار وفد متكون من بعض النواب العراقيين المندوب السامي البريطاني (دوبس) في 13 تشرين الثاني 1925 وهم كل من محسن ابو طبيخ – عضو في الهيئة الادارية لحزب التقدم – وصالح جبر(الديوانية)، محمد باقر الشبيبي (النجف)، كامل الجادرجي (بغداد)، علوان الجلبي (كربلاء)، عثمان الجولان (راوه)، كاطع العوادي (ديوانية)، عمران الحاج سعدون (حلة)، عبروا عن رفضهم الاستمرار في حزب الاغلبية البرلماني(التقدم) لانحرافه عن اهدافهم ولا يرغبون بالاستمرار في دعمه، وهم مستائين من الدسائس التي يستخدمها الوزراء لتحقيق اهدافهم الخاصة عن طريق اثارة الاضطرابات بتحريض بعض العشائر ضد الاخرى، لذا هم يفكرون في تأسيس حزب جديد سيحصل على الاغلبية من معارضي حزب التقدم، اجابهم (دوبس) ان البرلمان العراقي حديث العهد ويعقد اول جلساته لذا فالوزراء والنواب يفتقرون الى الخبرة ولا ينبغي الاستعجال ومعارضة الحكومة حتى وان شعروا ان سياسة الحزب الحكومي واعماله لا تلبي تطلعاتهم واهدافهم، واكد (دوبس) لهم ان بقائهم في الحزب يمنحهم ثقلاً سياسياً لتأثير على السياسة الداخلية عكس انفصالهم وتأسيس حزب جديد

الذي لا يحقق لهم مكانه مؤثره في السياسة، وربما أي انقسام سيؤدي الى انقسام سياسي او عشائري، اقتنع الوفد بكلام (دوبس) واوضحوا ان هدفهم من تأليف حزب جديد لخدمة مصالح بلدهم واتباع سياسة بريطانيا [76].

يبدوا مما تقدم ان التقارير البريطانية وصفت الاحزاب بانها ذات أيدولوجيات مختلفة وتتبع اهداف مؤسسيها وغير مستقرة وهشة في بنائها، فكانت سياسة بريطانيا تعتمد على " فرق تسد" وتستغل الخلافات السياسية لمنع تكون جبهة وطنية موحدة ضدها.

- **النظام البرلمانية**

عندما وضع القانون الاساسي العراقي راعى امرين هما، المحافظة على المصالح البريطانية بما لا يخالف نصوص المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى 1922، وتغليب السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وتحديد صلاحياتها[77]، فكان هناك اختلال في التوازن بين السلطة التنفيذية ذات السلطة الواسعة التي تشل كيان السلطة التشريعية[78]، فالوزارة تمتلك حق حل البرلمان وبالمقبل البرلمان يراقب اعمال الوزارة وله الحق في عدم منح الثقة للوزارة مما يضطرها الى الاستقالة فكل منهما له دور رقابي[79].

بالنسبة لانتخابات البرلمان الجديد 1925، كتب تقرير عن مرشحي الاحزاب بأنهم لم يكن لديهم برنامج سياسي واضح رغم ذلك تم انتخابهم بسبب حصولهم على دعم رسمي وبعضهم لمكانتهم الشخصية بين الناس، فضلا عن دور الصحافة المحلية في حث الناس على انتخابهم، اما شيوخ العشائر فقد اصبح تمثيلهم في البرلمان اقل من انتخابات المجلس التأسيسي، اذ كانت نسبتهم 20% من مقاعد المجلس[80]، اما برلمان 1925 فهناك 17 شيخ في الانتخابات البرلمانية، وان أي حزب يرغب في الفوز بالانتخابات عليه ان يركز على الاهداف الشخصية لمؤسسه[81].

نظر (دوبس) الى النظام البرلماني العراقي نظرة استعمارية متعالية، أذ كتب ان العراق لكي يتحول الى بلد دستوري ديمقراطي عليه ان يتعلم سياسياً بأرسال ممثلي الاحزاب الراغبة بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية الى اوروبا لكي يتعلموا تنظيم الاحزاب والعمل السياسي[82].

اما عن سير الانتخابات البرلمانية سنة 1925 فقد ارسل (دوبس) تقريره الى وزارة المستعمرات البريطانية بعنوان "سري وشخصي " ووصفها بانها غير عادلة لان هناك الكثير من الانتقادات

والاتهامات التي وجهت الى لجنة التفتيش على سير الانتخابات بالتلاعب الفظ، اذ طغت مظاهر التخويف والتزوير الذي حدث بحرية واسعة، وعدَ (دوبس) هذا امر متوقع مع وجود ناخبين أميين وغير مدربين سياسياً، فان مثل هذه الاساليب يسهل تنفيذها، والاحزاب السياسية لاتزال غير ناضجة، لذا شهدت العاصمة بغداد تنافس قوي بين اتباع جعفر العسكري وانصار ياسين الهاشمي، وعلى الرغم من افتقار العسكري الكاريزما كزعيم الا انه الاوفر حظاً، ويرجع ذلك الى الاحترام المرتبط بمنصبه وثقة الناس به اكثر من منافسه ياسين الهاشمي[83].

وكتب في التقرير أن الانتخابات تأجلت بسبب اخطاء في تقدير عدد السكان، فهناك مبالغة في اجراءات تسجيل الناخبين [84]، اذ قدر عدد السكان في العراق بحوالي ثلاثة ملايين في حين ان التقديرات الرسمية لعدد الذكور المؤهلين للانتخاب تبلغ حوالي عشرة ملايين، وعدَ التقرير البريطاني هذا الخطأ احدى اساليب التلاعب بالأصوات[85].

اما بالنسبة للصحف العراقية فعدها(دوبس) أداة لتحريض الناس ضد السياسية البريطانية وليس ركن من اركان بناء الدولة الحديثة، وانعكست هذه النظرة الاستعمارية الاستعلائية على كتاباته عن عددت مقالات في الصحف العراقية كان يتابعها، ومنها صحيفة المفيد [86] التي كتبت في عددها 431 بتاريخ 15 تموز 1925 عن ابتهاج العراقيين وهتافاتهم في الشوارع حول افتتاح اول برلمان عراقي منتخب في 16 تموز 1925، فقال (دوبس) " أن العراقيين يخدعون انفسهم ويعتقدون انهم احراراً وان ممثليهم البرلمانيين يشبهون ممثلينا البرلمانيون في انكلترا وفرنسا حتى وان بدا لهم من الخارج انهم احرار، بل ان سلطة برلمانهم مقيدة بالسياسة البريطانية والحكومة العراقية، على الرغم من ان البرلمان يملك القوة بفضل السلطة التي لديه ليواجه الوزارة ويسحب الثقة منها لكنه لا يستطيع استخدام هذه السلطة، لأنه مقيد بالسياسة البريطانية"، وفي ختام التقرير ذكر أن شعار بريطانيا " **خذ واطلب المزيد** " [87].

عندما عقد اول برلماني عراقي جلسته الاولى في 16 تموز 1925 كتب (دوبس) تقريره الى وزارة المستعمرات حول الاوضاع داخل البرلمان، بأن الجو السائد داخل المجلس النيابي تميز بالاعتدال والتعاون الودي مع السياسة البريطانية بذلك فهو يختلف عن الاوضاع السابقة التي سادت المجلس التأسيسي، وذلك بعد تهميش العناصر والاحزاب المعارضة التي تشكل اقلية ناقدة ثورية وغير راضية عن أي حكومة في السلطة وتم ابعادهم عن المجلس لذا فأن مستقبل العلاقات العراقية

– البريطانية اكثر اشراقا من أي وقت مضى، وان المجلس النيابي يقوم بعمله بنشاط، فضلاً عن كسبه احترام الرأي العام، ويحظى بنفوذ واسع ومن المرجح ان يكتسب سلطة واسعة في شؤون الدولة [88].

اما مجلس الاعيان فوصفه التقرير بأنه مقيد وغير قادر على ممارسة دوره الرقابي الذي يملكه، اذ أن اعضائه غير فاعلين – حسب رأي التقرير – على الرغم من أن الكثير منهم شخصيات محترمه وذو نفوذ اجتماعي واقتصادي كبير في مجتمعاتهم[89]، وفي نهاية التقرير اوضح ان هناك اجماع بين المجلسين النواب والاعيان حول استمرار العلاقات المعاهدية مع بريطانيا [90].

كان (دوبس) متشائماً حول مستقبل النظام البرلماني العراقي، بسبب الصعوبات التي تواجهه في ايجاد توازن بين ارضاء القوى المحلية المتمثلة بالبرلمان والحكومة وبين فرض السياسة البريطانية، فضلاً عن التحديات التي تواجه السلطة التشريعية منها عدم وضوح توزيع السلطات وتضارب المصالح الشخصية ما سبب هيمنة بعض النخب السياسية على البرلمان وضعف التمثيل، وقدرتها محدودة على التشريع وضعف دورها الرقابي وتبعيتها للسلطة التنفيذية [91].

مما تجدر الاشارة اليه، ان التقارير وصفت النظام البرلماني العراقي بعدم فاعلية البرلمان وضعف تمثيله للشعب كما نقدت العملية الانتخابية والممارسات الغير ديمقراطية، ومدى تمثيل العشائر والوجهاء في العملية السياسية.

- **ترسيم الحدود بين العراق وتركيا**

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وسقوط الدولة العثمانية وتقسيم ولاياتها، كانت ولاية الموصل جزء من العراق الذي وضع تحت الانتداب البريطاني ولأهميتها الاقتصادية بسبب وجود النفط طالبت تركيا الحديثة بها لكن بريطانيا رفضت ولتفوقها عسكرياً واقتصادياً على تركيا احيلت القضية الى عصبة الامم التي شكلت لجنة دولية للتحقيق وفي ظل هذه الظروف طرحت بريطانيا مشروع معاهدة جديدة لتمديد مدة الانتداب لـ25 سنة، واصبحت ورقة ضغط على الحكومة العراقية لو ارادت الاحتفاظ بالموصل [92].

وصل تقرير من وزارة المستعمرات البريطانية الى (دوبس) – سري – يتضمن معلومات عن وجود تحركات للأكراد في المناطق الحدودية بين العراق وتركيا، وان الشيخ محمود الحفيد [93] تحرك نحو

مدينة جمانكي داخل الحدود العراقية بتاريخ 21 شباط 1925، وفي 27 شباط 1925 تحرك بعض مؤيديه الشيخ محمود اليه قادمين من شاربازير [94] الحدودية مع ايران في السليمانية ومعهم بين 80-90 رجلاً، ذكر التقرير أن هذه التحركات مدعومة من الاتراك وتثير القلق و تعكر صفوة الامن فلابد من التعامل مع الامر بحذر لعدم اثارت المشاكل داخل الموصل لكون اللجنة الدولية لازالت في العراق [95].

أرسل (دوبس) تقرير الى وزارة المستعمرات البريطانية في 13 تموز 1925 بعنوان " عاجل وسري"، كتب فيه ان الوضع في العراق نوعاً ما مستقر وهناك تعاون عملي ومعتدل ومحبب اتجاه السياسة البريطانية في العراق من قبل الحكومة العراقية والبرلمان، أذ حدث تغير كبير في السياسة العراقية، وان هناك رغبت حقيقية من اغلبية الشعب في دعم بريطانيا، واوضح (دوبس) في تقريره انه متفائل بشأن مستقبل العلاقات بين العراق وبريطانيا اكثر من أي وقت مضى، بشرط الا يكون هناك تغير في الوضع الحالي سوأ داخل العراق او على الحدود، واوصى التقرير بحل مشكلة الحدود مع تركيا – قضية الموصل – لان التأخير في الحل يعطي فرصة للدعاية التركية بالتوسع ومما يؤدي الى حدوث اضطرابات بين الاكراد [96].

يبدوا أن تقارير (دوبس) كانت متناقضة فيما بينها، أذ مره يكون متشائماً من مستقبل العراق بسبب رفض العراقيين الوجود البريطاني، ومره اخرى متفائلاً حول مستقبل العلاقات العراقية –البريطانية.

زار المندوب السامي (دوبس) وفد من اعضاء مجلس النواب والاعيان من المناطق الشمالية للعراق ترأسهم رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، ليطلبوا منه نقل كلامهم الى حكومة جلالة الملك البريطاني عن رفضهم اعادة اراضيهم للحكم التركي ورغبتهم ببقاء بريطانيا[97].

هناك وثيقة بريطانية كتبت في 17 تموز 1925 تضمنت مناقشة حول السياسة التي يجب ان تتبعها بريطانيا في قضية ترسيم الحدود بين تركيا والعراق، واوصت الوثيقة بضرورة الاحتفاظ بدهوك لأسباب استراتيجية للحفاظ على مصادر النفط والتحكم بالمنطقة الفاصلة بين العراق وتركيا والخليج الفارسي (الخليج العربي) واذا لم يحدث ذلك وخسر العراق الموصل ينبغي الانسحاب الكامل او الجزئي من العراق مع الحفاظ على سلامة الرعايا البريطانيين بإعلان الاحكام العرفية خلال وقت الانسحاب، وذكرت الوثيقة ان قرار الانسحاب كان مطروح سابقاً، عندما كان من غير المؤكد ان يتم المصادقة على المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى، فتم مناقشة قرار الانسحاب من قبل الحكومة

البريطانية[98]، ارسلت الوثيقة الى وزارة المستعمرات وتم الاجابة عليها بتقرير وصل الى (دوبس) في 20 تموز 1925 جاء فيه أن الانسحاب من العراق لا يمكن تنفيذه بسرعة لأنه يحتاج الى تعزيزات عسكرية كبيرة، مما يترتب عليه اثار سلبية على سمعة بريطانيا وفشل سياستها في العراق، وان هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها ان عملية الانسحاب ستكون مخالفة للوعود وللالتزامات الدولية التي تعهدت بها بريطانيا بموجب المعاهدة [99] العراقية – البريطانية الاولى [100].

جاء في المادة الاولى من المعاهدة " بناءً على طلب جلالة ملك العراق تتعهد حكومة جلالة الملك البريطاني وفقاً لأحكام هذه المعاهدة بأن تزود دولة العراق بالنصح والمساعدة حسب الحاجة خلال فترة المعاهدة الحالية "، والمادة السابعة من المعاهدة نصت على " تتعهد حكومة جلالة الملك البريطانية بأن تقدم كل الدعم والمساعدة للقوات المسلحة لجلالة ملك العراق في الوقت الذي يتم الاتفاق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين "، اما المادة الثامنة فتنص على " لا يجوز أن يتنازل عن أي جزء من اراضي العراق أو يؤجر او يوضع تحت سيطرة أي قوة اجنبية " [101]، لذا فأن عدم الدفاع عن الموصل ضد العدوان التركي او الفوضى المدنية المحتمل حدوثها يعد بمثابة تجاهل تام للتعهدات الرسمية الملزمة بها بريطانيا التي ذكرت في نصوص مواد المعاهدة اعلاه، كما قدم السير هـ. مكماهون H.Mcmahon وعوده الى شريف مكة بأن بريطانيا تدعم استقلال العرب ضمن حدود جغرافية معينة وهذه الحدود تشمل العراق بشكل خاص، فضلاً عن الوعود التي قدمت الى مختلف الجماعات في العراق أبان الحملة البريطانية على العراق، أذ ابلغ شيوخ الخليج العربي انه لن يسمح بعودة البصرة الى الحكم التركي، وهناك ضمانات قدمت الى المكونات المسيحية والكردية في شمال العراق، وفي حالة سماع الشعب العراقي ان بريطانيا تنوي الانسحاب من العراق ستحدث فوضى ومذابح واعمال شغب وثورة ضد البريطانيين بدافع الانتقام وكسب ود الاتراك[102]، كما أن المسيحيين في الموصل سوف يحاولون اللحاق بالقوات البريطانية لعدم رغبتهم بالبقاء تحت رحمة الاتراك، وهؤلاء عددهم كبير حوالي 20,000 نسمة مما يعرقل انسحاب القوات البريطانية ورعاياهم بسلام، وان الانسحاب يؤثر على المنطقة المحيطة بالعراق، من جهة الحجاز ربما يشجع الانسحاب ابن سعود بالتوسع في شرق الاردن وعدن، وايضا الحكومة الفارسية تصبح اكثر تطرفاً في المنطقة وبذلك يؤدي الى صعوبة السيطرة على الخليج والمنطقة وانقطاع الامدادات النفطية، لكن يمكن الاستفادة من هذا الامر بتبليغ مجلس عصبة الامم انه في حالة صدور قرار بغير صالح

العراق في مسالة الحدود مع تركيا سيتم انسحاب القوات البريطانية ورعاياها من العراق وتعم الفوضى والحروب في المنطقة [103].

أن من الصعب على الحكومة البريطانية ان تتحمل مسؤولية الدفاع عن العراق وتصرح بذلك علنا لان ذلك يكلفها عبئاً مالياً وسياسياً، لكن ان استمرت المعاهدة العراقية البريطانية سارية حتى سنة 1928 فان بريطانيا ملزمة قانونياً بتحمل المسؤولية واذا تم اتخاذ قرار رسمي بعدم تنفيذ المعاهدة بصورة كاملة يؤدي ذلك الى موقف حرج دولياً، لذا فان قرار الانسحاب من العراق غير مطروح [104].

وصلت برقية مستعجله من وكيل وزارة المستعمرات امري مارك Amery Mark الى (دوبس)، أن هناك محادثات في جنيف مع تركيا بشأن مطالبتها بترسيم الحدود المائية مع العراق حول نهر الزاب الاسفل، وهذه مشكلة كبيرة وخسارة فادحة لو حصلت عليه تركيا، مما يفقد الحكومة العراقية والبريطانية هيبتها نتيجة ذلك، ويوقع ازمة في المناطق الشمالية، ويؤثر على الامدادات النفطية لبريطانيا، وتحسباً لوقوع هذا الامر لابد من تأمين امدادات النفط للأسطول البريطاني من خلال السيطرة على البصرة وشط العرب، لمنع احتمال انشأ قاعدة بحرية معادية في رأس الخليج العربي، لذا فمن الضروري السيطرة على ولاية البصرة سواء بموافقة عصبة الامم او بدونها، وفرض الادارة البريطانية المباشرة عليها، وهذه القضية الجسيمة يتم مناقشتها مع جلالة الملك البريطاني لذا لابد من الاستعداد لمواجهة أي أزمة [105].

اما في شمال العراق فبرزت مشكلة الوضع العشائري في منطقة فيشخابور سنة 1925 من خلال تقارير المندوب السامي (دوبس)، اذ كانت المنطقة المذكورة الواقعة شمال العراق على الحدود العراقية التركية بالقرب من منطقة قصبة زاخوا [106] يسكنها اكراد مسيحيون (اشوريون) الى جانب عشائر كردية ومسلمة وبعض العشائر العربية الرحل التي كانت تنتقل بين زاخو وسنجار والجزيرة السورية، ومن الجدير بالذكر ان ابرز العشائر في المنطقة حينها كانت من عشيرة الزبيد (وهم قبائل رحل) وعشائر كوردية من عشيرتي الهركي والبارزاني، فضلاً عن أسر اشورية تمتلك اراضي زراعية على دجلة ومع غياب السلطة المركزية القوية حدثت خلافات حول ملكية الاراضي الزراعية والمرعى وفي سنة 1925 وردت تقارير بريطانية ومحلية عن نزاعات بين عشائر كردية محلية حول اراضي تقع على ضفاف دجلة قرب فيشخابور، أذ ادعت بعض العشائر أن تلك الاراضي كانت تابعة لها

تاريخياً، بينما رأت اخرى انها ملك للدولة العثمانية واصبحت بعد ذلك ضمن الاراضي العراقية، وحدثت مناوشات على حقوق الرعي والمياه في الربيع والصيف في سنة 1925، ما أثار قلق السلطات البريطانية خشية أن تستغل تركيا تلك النزاعات لتدعي أن المنطقة غير مستقرة وان السكان لا يرغبون بالانضمام للعراق، وحاول (دوبس) تهدئة الموقف عبر ارسال قوة بريطانية صغيرة الى المنطقة لضبط الامن ومنع أي احتكاك بين العشائر، وشكلت لجنة محلية من زاخو للنظر في حقوق الملكية الزراعية والرعي، وفي بعض الحالات تم اعتماد الخرائط العثمانية القديمة وسجلات الطابو لتثبيت الحقوق، الامر الذي ساعد فيما بعد لجنة عصبة الامم في توثيق تبعية المنطقة للعراق[107]، ولفض النزاع عقد مؤتمر في 9 تشرين الثاني 1925 في اربيل بين الاطراف المتنازعة من قبيلة فيشخابور مع المفتشين الاداريين البريطانيين في اربيل وسليمانية للعمل على اعادة تنظيم المنطقة وتقسيمها بين الزعماء المتخاصمين من نفس القبيلة وتم حل القضية لكن مؤقتاً لان الصراعات عادة مرة اخرى عندما احيلت قضية الموصل الى محكمة العدل الدولية بشأن قضية الموصل[108].

واستمرار لمسألة قضية ترسيم الحدود بين العراق وتركيا، وصل الى بغداد خبر مفاده ان قضية الموصل وصلت الى محكمة العدل الدولية في لاهاي بعد ان تم تأجيل قرار عصبة الامم حولها، وفي حالة صدور القرار النهائي سيكون على تركيا والعراق الالتزام به، فساد في الشارع العراقي وبين السياسيين تفسيرات مختلفة كلا وفق ميوله السياسي فهناك من رأي ان السبب الحقيقي للتأجيل رغبت العصبة تجنب مسؤولية اصدارها القرار النهائي، والمؤيدين لتركيا استبشروا واعتبروا ان القضية حسمت لصالحهم وخساره للدبلوماسية البريطانية ونصر لمكر تركيا، لكن بريطانيا تجد ان هذا الراي مبالغ فيه ولا يعكس مهارة الوفد التركي [109]، اما الرأي الآخر يميل الى الاطمئنان باعتبار ان بريطانيا تسند العراق، لذا يرغب الاغلبية باستمرار تمديد امد المعاهدات مع بريطانيا بعد قناعتهم بضرورتها، وكتب تقرير بريطاني عن الوضع في العراق دونً فيه: " طالما العراقيين اعتمدوا على جهات خارجية لإدارة شؤونهم الداخلية والدفاع عنهم يقبلون الحماية والمساعدة من الاجانب الى ان تختفي لديهم هذه الرغبة "، وان الشعب اقتنع بعزم بريطانيا مساعدة العراق للحفاظ على الموصل، لذا ارادت بريطانيا الاستفادة من هذا الامر بالضغط على الحكومة العراقية لعقد معاهدة جديدة [110].

بعث الملك فيصل برسالة الى (دوبس) في 12 تشرين الثاني 1925 لينقلها بدوره الى جلالة ملك بريطانيا يبلغه من خلالها بأن السياسة التي تتبعها بريطانيا من اجل ضمان تقدم البلاد اثنى عليها،

وبما يخص مسالة الحدود يجب أن تحظى باهتمام كبير، يأمل فيصل ان تحل المسألة في عصبة الامم بما يضمن حق العراق القانوني بأرضه ويثق بعدالة وحكمة مجلس عصبة الامم ويثق ببريطانيا الحليف القوي الذي يستند عليها في هذه المسالة [111].

كتب (دوبس) في احدى تقاريره أن بقاء القوات البريطانية يرتبط بمصالح استراتيجية في المنطقة، لاسيما بوجود النفط وللسيطرة على الخليج، واذا لم تكن هناك مصالح استراتيجية يتم الانسحاب من العراق[112]، فالالتزام البريطاني اتجاه العراق لم يكن مطلق بل مشروط بالعائدات السياسية والاستراتيجية، فضلاً عن التوازن الحرج بين ارضاء القوى المحلية المتمثلة بالبرلمان والحكومة وبين فرض الهيمنة عبر الدعم المالي والعسكري، وان ازمة الموصل التي اثيرت كانت قضية مهمة تحدد مدى رغبة بريطانيا بالبقاء في العراق، ويرى (دوبس) في تقريره ان كان قرار عصبة الامم في قضية الموصل بغير مصلحة العراق فان على بريطانيا الانسحاب بشكل سريع، ولا يجب عليها التورط في العراق لأنه سيخسر جزء من ارضه ذو اهمية اقتصادية وعسكرية[113]. ربما تعد هذا اخطر وثيقة من ناحية النبرة السياسية.

- **عضوية العراق في عصبة الامم**

العراق دولة فتيه غير قادرت على الدفاع عن نفسها هذا هو الاساس الذي استندت عليه بريطانيا في رفضها ادخال العراق الى عصبة الامم سنة 1928، لذا يجب ان يكون للعراق جيش قوي وستحل المشكلة بالكامل حسب رؤية بريطانيا، كما أن مسالة الدفاع الذاتي للعراق لم يكن له دور كبير في قرار الحكومة البريطانية بعدم التقدم بطلب لانضمام العراق الى عصبة الامم بل كان القرار نابعاً في معظمه من الخوف من ان تركيا وقوى اخرى قد تتهم بريطانيا بخرق وعدها لأنها وافقت على توصية لجنة ترسيم الحدود التي زارت الموصل، وتعهدت بعد أن يتم الحاق لواء الموصل بالعراق بشرط استمرار الاشراف البريطاني عليه ثم بعد سنتين تقدم اقتراح بدخول العراق الى العصبة وانتهاء الاشراف البريطاني، سيكون الموقف محرجا لبريطانيا، فاذا كان الامر كذلك فمن الممكن حل الموقف بتعديل صيغة التعهد بالشكل التالي: " ندعم ترشيح العراق للانضمام الى عصبة الامم سنة 1932 اذا استمر التقدم بالمعدل المطلوب وسارت الامور بشكل جيد خلال هذه المدة "، وتعتقد بريطانيا أن ذلك سيرضي العراقيين وتركيا [114].

في تقرير سري كتب سنة 1931 اقر فيه المندوب السامي البريطاني الجديد فرنسيس همفريز الذي تسلم منصبه في 7 تشرين الاول 1929، بان استقلال العراق شكلياً ضروري لتخفيف الضغط الدولي، لكن السيطرة على الجيش والاقتصاد تبقى لبريطانيا، وهذا يعارض الخطاب الرسمي البريطاني الداعم لاستقلال العراق [115]. مما يؤكد ان التقارير اداة لإدارة المصالح الاستعمارية اكثر من كونها سجلات موضوعية.

كان العراق وقادته يأملون سنة 1932 ان تفي بريطانيا بوعدها ويتم قبول العراق عضو في عصبة الامم ليصبح دولة مستقلة، بهذا الخصوص هناك وثيقة مرسله من شخص بدون اسم مذكور فقط يحمل حرف B سري بتاريخ 22 ايار 1932 مرسله الى My Lord يبدوا انه احد كبار المسؤولين في وزارة المستعمرات البريطانية وتم استلامها في 6 أب 1932 وتحمل رقم الارشيف البريطاني الداخلي 9433، تضمنت تقرير عن وضع العراق منذٌ 1929 –1932، كتب فيها ان العراق يعاني من مختلف المشاكل وهناك قضايا حسمت واخرى لا، وعدد القضايا الغير محسومة كبير منها ما يتعلق بالأمور العسكرية حول تقوية الجيش، ومنها اقتصادية تتعلق بمعالجة الازمات المالية ومنها قضايا سياسية تتعلق بالأزمات الوزارية والصراع على السلطة، ومن القضايا التي حسمت تلك التي تتعلق بإقامة علاقات مرضية بين العشائر داخل العراق من اجل تسوية الشكاوى القائمة والمسائل الحدودية، لضمان تحقيق الامان قبل ارسال التقرير الدوري عن العراق الى عصبة الامم، والعمل على تخطيط وتنظيم المسائل ادارياً وقانونياً [116]. لكن التقرير لم يذكر تفاصيل اكثر وهذا الامر يوضح حجم السيطرة البريطانية على الشؤون الداخلية العراقية آنذاك، وان هناك تقارير مزدوجة بمعلومات مختلفة بعضها ترسل الى وزارة المستعمرات والبعض الاخر ترسل الى لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الامم، وفي ختام الوثيقة تحليل سياسي بريطاني داخلي للوضع في العراق عشية الاستقلال سنة 1932 ويناقش ادوار المفوضين السامين البريطانيين في تهيئة العراق للعضوية في عصبة الامم، كما تشير الوثيقة الى التحول في السياسات البريطانية ونيتها لإنهاء الانتداب البريطاني رسميا سنة 1932، ان الاستقلال لم يكن مفاجئا بل جاء نتيجة خطة بريطانية تدريجية تمتد منذ ما بعد الحرب العالمية الاولى[117].

يبدو من خطاب التقارير تكرار الكلام حول التخطيط والتنظيم والتي تعكس رغبة في اعادة هيكلية العراق بما يخدم مصالح بريطانيا الاستعمارية.

وصلت برقية الى (همفريز) وكيل من وزارة المستعمرات تتضمن مقال منشور في مجلة The Near East and India بعنوان Great Britain and Iraq كتب فيها عن كلمة ألقيت خلال مؤتمر حزب العمال في مدينة برايتون Brighton من قبل آثر هندرسون Arthur Henderson وزير الخارجية البريطاني حول العراق، أشار الى التقدم الذي تم احرازه منذ توقيع معاهدة 1927 والى رغبة العراق في الانضمام الى عصبة الامم 1932 بناء على نصيحة المندوب السامي البريطاني السابق(كلايتون)، وناقش المقال احتمال وجود سياسة جديدة تتبعها بريطانيا تجاه العراق ويطرح فكرة ان تلك السياسة قد تكون استجابة لتطورات داخلية عراقية او لضغوط دولية، وان الحديث عن عضوية العراق في عصبة الامم كان مطروحا منذ وقت طويل قبل مجيء (دوبس)، كما أن (كلايتون) دعم هذه الفكرة ابان مدة عمله في العراق، وبينً المقال ان مسألة انضمام العراق لعصبة الامم كانت دائما ضمن النقاشات البريطانية حول مستقبل العراق، و ان النقطة الاهم التي لم تفهم جيدا لاسيما من الشعب ان العراق لم يكن مستعدا لذلك النوع من الاستقلال الكامل الذي تعنيه العضوية، وان تجربة الادارة البريطانية في العراق منذ الاحتلال اظهرت ان الانتقال يجب ان يكون تدريجياً، وتطرق المقال الى موضوع بعنوان " الوعاظ في الشعله Al Wadh FI Ai Shadha " اشارة الى ان بريطانيا قررت تسريع وتيرة الاستقلال في العراق واعلان تاريخ نهائي لانتهاء الانتداب سنة 1932، واختتم المقال بذكر، ان موضوع العراق معقد وان بعض قرارات المندوبين الساميين البريطانيين كانت مبنية على ما قام به من سبقهم وليس تغير في السياسة البريطانية حسب الظروف والمستجدات على الساحة العراقية [118].

تناولت بعض التقارير البريطانية الوضع بعد انتهاء دور الانتداب البريطاني في العراق، بان جميع المسؤوليات البريطانية في العراق تنتقل تلقائيا الى الملك فيصل، وتتخذ بريطانيا جميع الاجراءات الازمة للتخلي عن مسؤوليتها اما اعضاء عصبة الامم فلا حاجة لأي اجراء منهم لان المسؤولية كانت تتحملها بريطانيا بصفتها دولة منتدبه، وهذا يعني ان العراق اصبح يتحمل مسؤولية البلاد بصورة مباشرة، ويتم ارسال مذكرة رسمية الى فرنسا لإبلاغها بهذا التحول، كما أكدت التقارير على موضوع مهم بخصوص الاحتفاظ بالقوات الجوية البريطانية الموجودة في قاعدة الحبانية في حالة وجود امر طارئ تكون مستعدة للتدخل الفعال، واحتراما لرغبة الحكومة العراقية تنقل القوات من قاعدة الهنيدي الى موقع مناسب على نهر دجلة على ان لا يبعد عن بغداد اكثر من 20 ميلا،

بشرط ان توفر اماكن الاقامة هناك وبناء سكة حديدية، وان تتحمل الحكومة العراقية تكلفة هذه الترتيبات التي تتراوح بين 250000 و 305000 مليون جنيه استرليني وبريطانيا لن تتحمل نفقات التغير [119].

يبدوا ان بريطانيا واثقة من أن الحكومة العراقية لن تتحمل تبعات التخلي عن التحالف الدفاعي ولا نفقات نقل القوات لذا فان بريطانيا هي من تقوم بالخداع السياسي.

أن الدولة البريطانية لم تخصص الوقت الكافي، ولا الموارد المالية الضرورية، ولا حتى المستوى المطلوب من الكفاءة والخبرة، لتنفيذ التزاماتها تجاه عصبة الأمم أو الشعب العراقي، وفي سنة 1932، ورثت النخبة الحاكمة العراقية الجديدة، التي تم تعيينها من قبل بريطانيا، دولة غير متوازنة وغير مستقرة، وقد أُطيح بهذه النخبة، إلى جانب النفوذ البريطاني في البلاد، بعد 26 عامًا في انقلاب عسكري دموي دشّن عهدًا من العنف وعدم الاستقرار [120] .

- **الخاتمة**

1. اتسمت العلاقة بين العراق وبريطانيا بسوء الادارة وسوء فهم للواقع العراقي وغير متوازنة خلال الانتداب البريطاني وبداية الاستقلال، اذ كان هدف بريطانيا منذ بداية الاحتلال تأمين مصالحها الاقتصادية بوجود النفط وتامين مصالحها الامنية التي تتعارض مع رغبة العراقيين.
2. المندوب السامي البريطاني ممثل الحكومة البريطانية في العراق ومسؤول عن مراقبة وتوجيه السياسة العراقية يرسل تقارير دورية مفصله الى وزارة المستعمرات البريطانية، ويمتلك صلاحيات تفوق صلاحية الملك فيصل اذ يشرف على تعين الوزراء وتوجيه الساسة العراقيين وفقا لنظام الانتداب الذي منحه صلاحيات واسعة من قبل عصبة الامم، كان هدف بريطانيا من وجود المندوبين الساميين في العراق للمحافظة على البقاء وبسط نفوذهم السياسي وتوسيع نطاق الاستغلال السياسي.
3. تعد تقارير المندوب السامي البريطاني المصدر الرئيسي لوزارة المستعمرات في لندن حول الوضع في العراق وتزودهم بتحليلات يومية واسبوعية وشهرية عن تطورات الساحة العراقية، وتقدم تقيم للشخصيات العراقية وللملك فيصل وقدراتهم على الحكم، وتؤثر على القرارات الاستراتيجية،

وكانت التقارير السرية والعاجلة تصل مباشرة الى وزير المستعمرات وتتضمن توصيات مباشرة للعمل السياسي وتحذر من المخاطر المحتملة على المصالح البريطانية.

4. حاولت التقارير البريطانية تقييم الاستقرار السياسي للبلاد وفهم طبيعة الاحزاب والتيارات السياسية لكي تحدد من هم الحلفاء ومن الخصوم، ومن الشخصيات المؤهلة للتفاوض، كما حاولت فهم المطالب السياسية العراقية، وتقييم ردود الافعال ثم التحضير الى ما بعد الانتداب.
5. كانت التقارير تحمل رؤية استعمارية بريطانية للعراق، بعضها متعالية ومتشائمة والاخرى تبالغ في التهديدات لتبرير التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية العراقية، وتركز على المصالح البريطانية اكثر من الواقع العراقي فالتقارير البريطانية لم تكن اعلامية بل ادوات حقيقية لصنع السياسة وتعكس فهم لندن للعراق وتؤثر على القرارات السياسية.
6. ساهمت التقارير في توجيه القرار البريطاني نحو التمسك بالموصل ضد المطالب التركية لأنها عدت قضية الموصل مهمة لمنع عودة التأثير التركي وحماية مصالحها في المنطقة ووجودها.
7. كانت تقارير هنري دوبس متشائمة فهو حذراً في تعامله واكثر شكاً بقدرة العراقيين على الحكم الذاتي لذا كان متردد ويفضل بقاء الاشراف البريطاني او الانسحاب الكامل، ولا يثق بقدرة الشخصيات العراقية لحكم البلاد، عكس تقارير فرانسيس همفريز التي ناقشت خطر فقدان النفوذ البريطاني اذا لم يمنح العراق الاستقلال الشكلي، فهو مقتنع بان العراق اصبح جاهز للاستقلال، فضلاً عن كون قراراته كانت متوازنة بين الرغبة العراقية والسياسة البريطانية ايده في وجهة نظره جلبريت كلايتون.
8. كان لتقارير المندوبين الساميين دور كبير في قرار لندن بأنهاء الانتداب مع الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني عن طريق المعاهدات خوفاً من حدوث اضطرابات وثورات ضد وجودهم في العراق.

الهوامش

(1) برسي كوكس: ولد في مدينة اسيكس في 2 تشرين الثاني 1864، تلقى تعليمه في الاكاديمية العسكرية الملكية في ساندهيرست خدم في الجيش الملكي في الهند 1882 الى1890، شغل العديد من المناصب السياسية في منطقة الخليج من 1893 الى 1914، وفي سنة 1920 عين مفوض بريطاني عام في العراق الحديث خلال الانتداب البريطاني، توفى في 2 شباط 1937. انظر:

Philip Perceval Graves, The Life Of Sir Percy Cox, Hutchinson & Co., Ltd, Melbourne, London, 1941.

(2) ارنولد تالبوت ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة: فؤاد جميل، دار الجمهورية، بغداد، 1969، ص157-158.

(3) الملك فيصل الأول: ولد في مدينة الطائف في 20 ايار 1883،ودرس في اسطنبول، دخل مجال السياسة عند قيام ثورة الاتحاديين في الدولة العثمانية 1908، وبين 1912-1913 قاد فيصل بتكليف من والده الحملة بنفسه واثبت خلالها كفاءة ومقدرة في الإدارة والقتال وأحرز النصر واحترام القبائل العربية، شارك في الثورة العربية الكبرى في 10 حزيران 1916 وقاد القوات الشمالية، واستطاع تحرير دمشق وحمص وحماه وحلب، وعمل على إنشاء دولة مستقلة فيها، الا ان الفرنسيين أزاحوه عن عرش سوريا بعد موقعة ميسلون 24 تموز 1920، وفي سنة 1921 رشحت بريطانيا فيصلا ملكا على العراق في مؤتمر القاهرة، وفي 23 اب 1921، اعتلى عرش العراق ليدخل معترك حياة جديدة، وعمل كل ما بوسعه من اجل إتمام وحدة العراق واستقلاله حتى وافاه الأجل في ليلة 8/7 أيلول 1933. انظر: عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933، بغداد،1991، ص10-15.

(4)Toby Dodge, the British Mandate in Iraq 1920-1932, Cengage Learning Emea ltd, Reading, Britain, 2006, p.2.

(5) شكلت الوزارة النقيبية الاولى في 25 تشرين الاول 1920 واستمرت لغاية 23 آب 1921 وبعد تتويج الملك فيصل الاول على عرش العراق اعيد تشكيل الوزارة باسم الوزارة النقيبية الثانية. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزرات العراقية، ج1، ط6، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بيروت، 1982، ص66-69.

(6) انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، ص 30-33، ج3، ص39؛

Alan Breathingoth, The British Occupation of Iraq 1914-1920, ed. Princeton Press, New Jersey, 2003, p.2-5.

(7) Toby Dodge, op. Cit., p.4.

8() انشاء مجلس للإشراف على الشؤون الاستعمارية في امريكا الشمالية وجزر الهند الغربية سنة 1660، ثم عين وزير دولة لشؤون المستعمرات سنة 1768 أذ تم دمج وزارة الحرب والمستعمرات معاً وظهر منصب وزير الدولة للشؤون الحرب والمستعمرات، واصبح مسؤول عن ادارة المستعمرات البريطانية ماعدا الهند لأنها تحت ادارة وزارة الهند:

See: Anthony Kirk-Greene, the Colonial Office, Administering British Territories and Colonies, ospa journal, number 77, May 1999.

(9) عيين إيرل هيلزبره كأحد وزراء الدولة لشؤون المستعمرات، بهدف تخصيص وزارة مستقلة لشؤون المستعمرات بسبب تزايد أعمال المستعمرات، والغيت الوزارة في سنة 1782 وانتقلت شؤون المستعمرات الى وزارة الداخلية

والخارجية حتى اعيد انشاءها في القرن التاسع عشر مع توسع الامبراطورية بعد الحرب العالمية الاولى وعند فرض الانتداب اصبحت الوزارة مسؤولة عن شؤون الدولة المنتدبة:

The Secretary of State for the Colonies, 1768-1782, The American Historical Review, Vol. 28, No. Oxford University Press on behalf of the American Historical Association, 1 October, 1922, p14.

(10) E.Montgomery Martin,Esq, the British Colonies: Their Hxtent, Extent, Condition, and Resources, John Tallis and Company, London, n.d, p.8.

(11) Victoria McNairth, The Mandate and Control of the Middle East, Vol. 2, Ernest Benn Ltd and Westview Press, London, 1978, p. 34.

(12)E.Montgomery Martin,Esq, op.Cit.,p.8.

(13) هنري دوبس: ايرلندي الأصل، بريطاني المولد سنة 1871، تخرج في جامعة اكسفورد، التحق بعد تخرجه بحكومة الهند، عمل في اماكن عديدة كأفغانستان وايران والخليج العربي بين 1890–1914، انتدب للعمل في الادارة المدينة للبصرة 1915–1916 بصفة معتمد للواردات، ثم عين وزيراً للخارجية في حكومة الهند بين 1919–1922، ثم مندوباً سامياً في العراق بين 1923–1929، أحيل بعدها إلى التقاعد، وتوفي سنة 1934. انعام مهدي علي السلمان، اثر هنري دوبس في السياسة العراقية 1923–1929، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997 ؛

J.E Shuchbureh, H.R. C.D. Dobbs the dictionary of national biography, 1931–1940, p.231–232.

(14) توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط1، بيروت،1969، ص136؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص 10.

15() جلبرت فولنكهام كلايتون: ولد سنة 1875، وتخرج في الأكاديمية العسكرية الملكية في مقاطعة ويلشر، خدم في قوات الاحتلال البريطانية خلال السنوات 1910–1919،وتولى إدارة الاستخبارات هناك في المدة 1914–1917،وأسس المكتب العربي في القاهرة سنة 1916، لتنفيذ السياسة البريطانية في المنطقة ويعد الضابط الرئيس في القوة البريطانية بمصر ومن خبراء بريطانيا في شؤون المنطقة والشرق الأوسط، عمل في الحجاز ايام الثورة العربية، واصبح معتمداً سامياً للعراق 1929، ووصل الى بغداد، ولكنه لم يستمر فيها طويلاً اذ توفي بالسكتة القلبية في 11 آيلول 1929. انظر:

Encyclopedia Americana,vol.3,International Edition,U.S.A 1980,P.576.

(16) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة الداخلية1922–1948، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977، ص 236؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص 225.

(17) فرنسيس همفريز: ولد سنة 1879، نشا واكمل دراسته الاكاديمية في انكلترا وفي سنة 1903 انخرط في سلك الادارة السياسية في الحكومة الهندية، وعين بعد ذلك مندوبا بريطانيا في اللجنة السوفيتية – الافغانية، وبسبب

خبرته ودرايته في الشؤون الدبلوماسية، نقلت خدماته الى وزارة الخارجية البريطانية، وفي سنة 1929، عين مندوبا ساميا في العراق. انظر: خالد عبد الستار سالم الكبيسي، السير همفريز واثره في السياسة العراقية 1929-1935، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسة الدولية، 2002.

(18) Alan Breathingoth, op.Cit.,p.13.

(19) برسي كوكس وهنري دوبس، صفحة من تاريخ العراق الحديث 1914-1926، ترجمة: بشير فرجو، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، 1951، ص44؛

Toby Dodge, op.Cit.,p.2.

(20) Alan Breathingoth, op.Cit.,p.15.

(21)C.O.730-78- 51258- public Record office, 14 November 1925.

(22)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص 5.

(23) C.O.730-78-42934- public Record office -22 september 1925;Intell Report No.18. 3rd september 1925.

(24) C.O.730-143- 58400- public Record office , 16 October 1928.

(25) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص 147.

(26)كيهان كورنواليس: ولد في ولاية نيويورك الامريكية 1883 تلقى تعليمه في جامعة اكسفورد اذ درس القانون واللغة العربية وعمل في المقر العام للمخابرات البريطانية في مصر وبعد الحرب العالمية الاولى نال رتبة عقيد 1919، وبعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة عين مستشار الملك فيصل 1921، وعين ايضا مستشارا لوزارة الداخلية في العام نفسه، وفي سنة 1941 عين سفيرا لبريطانيا في العراق، توفى في سنة 1959. انظر: عدي محسن غافل الهاشمي، كيهان كور نواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام 1945، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد، 2000، ص20.

(27) برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق الى وزير المستعمرات البريطاني بتاريخ 15 كانون الثاني 1928 :

C.O.730-139- 68015- public Record office, No.13, 15 January 1928.

(28) وثيقة تتضمن مذكرة داخلية حول محادثة جرت بين المندوب السامي البريطاني وعبد المحسن السعدون ورأي الملك فيصل:

C.O.730-139- 68015- public Record office, No.13, 18 January 1929.

(29)Ibid.

(30)Ibid.

(31) Ibid.

(32)C.O.730-134- 58400- public Record office, 25 October 1928.

(33) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، ص 147.

34() الوثيقة تحتوي على برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق الى وزارة المستعمرات البريطانية تتعلق بمتابعة الوضع السياسي في العراق ومحاولة الابقاء على عبد المحسن السعدون في منصبه:

C.O.730-139- 68015- public Record office, No.13, 20 March 1929.

(35)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، ص 215.

(36) المصدر نفسه، ج 2، ص 229.

(37) الوثيقة تتضمن تقرير ارسل بالتلغراف من المندوب السامي البريطاني جلبرت كلايتون الى وزارة المستعمرات البريطانية في 22 حزيران 1929 وتم استلامها في مكتب المستعمرات الساعة 5:10 صباحاً :

C.O.730-139- 4346- public Record office, 22 June 1929.

(38)Ibid.

(39) تتفق المصدر العراقية مع التقرير البريطاني في هذه المعلومة. انظر: جواد الظاهر، الوجيز في تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، بغداد، ط1، 2011، ص409–410.

(40)Ibid : C.O.730-141- 68086- public Record office, 25 March 1929.

(41)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، ص263.

(42) اكبر الشركات العاملة في العراق، يرجع تاريخ امتيازها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، حين حصلت عليه من الحكومة العثمانية لاستثمارها النفط في ولايتي الموصل وبغداد، وسجلت باسم (شركة الامتيازات الافريقية الشرقية المحدودة) ثم اصبحت تعرف باسم شركة النفط التركية المحدودة، وفي سنة 1923 اعترفت الحكومة العراقية بحق الشركة المكتسب من الحكومة العثمانية فعقد سنة 1925 اتفاق بين الحكومة العراقية والشركة، اصبح للشركة بموجبه حق التنقيب واستثمار النفط في العراق باستثناء ولاية البصرة والاراضي المحولة في منطقة خانقين، وفي عام 1929 عدلت اتفاقية عام 1925 وبموجب هذا التعديل منحت الشركة امتيازا لاستثمار النفط في المنطقة، واتفاقية 1932 التي تستغلها بواسطة احدى شركاتها الفرعية المسماة شركة نفط الموصل المحدودة، واتفاقية 1938 التي تستغلها بواسطة شركة فرعية اخرى هي شركة نفط البصرة المحدودة. محمود فهمي درويش واخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد،1961، ص 766؛ قاسم احمد العباس، وثائق امتيازات النفط في العراق، ج1، بغداد، 1972، ص 1.

(43)C.O.730-74-7679- public Record office -31 March 1925.

(44)Ibid.

(45) تقرير للاستخبارات الجنائية البريطانية (C.I.D) في بغداد، بتاريخ 11 نيسان 1925:

C.O.730-74-7679- public Record office -11 April 1925.

(46) Ibid.

(47)C.O.730-77-7704- public Record office -20 August 1925.

(48)Ibid.

(49) Ibid.

(50) C.O.730-74-7679- public Record office- 22 April 1925.

(51) Ibid.

(52) للمزيد من التفاصيل عن توزيع السلطات ودور كل منها انظر: نبيل عبد الرحمن حياوي، دستور العراق الملكي القانون الاساسي لسنة 1925 والتشريعات الدستوري للحقبة الملكية، بغداد، د. ت؛ لطيف مصطفى امين، مبدآ الفصل بين السلطات ووحدتها وتطبيقهما في الدساتير العراقية، مكتبة الفكر والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، سليمانية، 2007.

(53) بخصوص عقود استخدام الموظفين البريطانيين بموجب مقاولات او في الدوائر الحكومية، وكان عدد الموظفين الاجانب الذين نظمت لهم عقود خاصة تتراوح مددها بين العشر سنوات والخمس عشرة سنة حوالي 181 موظف وتم اتخاذ قرار بالقضية في 22 آب 1925. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص 243-244.

(54) C.O.730-73-12195- public Record office- 16 March 1931.

(55) Ibid.

(56) C.O.730-76-7703- public Record office- 1 July 1925.

(57)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، ص5.

(58)انظر: قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1892-1965، بغداد، 2006، ص45.

(59) C.O.730-76-7703- public Record office -1 July 1925.

(60)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص 330.

(61) C.O.730-76-7703- public Record office -1 July 1925.

(62)عبد المحسن شلاش: ولد في النجف في 22كانون الأول 1882، ويعد من رجال المال والاقتصاد والسياسة في العراق، كان من ضمن قادة ثورة العشرين. وتولى العديد من المناصب الوزارية مثل وزير للمالية في 22 تشرين الثاني 1923، ووزير للمواصلات والأشغال في 14 كانون الثاني1928 وفي 28 نيسان 1929، ثم وزير للاقتصاد في 28 تشرين الأول 1942، كما مثل مجلس النواب ومجلس الأعيان في أكثر من دورة. توفي في النجف في 28 كانون الثاني 1948. أنظر: امير احمد رحيم الشمري، عبد المحسن شلاش 1882-1948 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012، من ص7 وما بعدها؛ مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ط1، دار الحكمة، لندن، 1999، ص 278- 280.

(63) التقدميين هم اعضاء حزب التقدم البرلماني. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، ص23-24، 83.

(64)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص280.

(65)C.O.730-79-7741- public Record office -1 January 1925.

(66) ارادت وزارة الداخلية العراقية ان تضع حداً للاجتماعات السياسية التي اخذت تنتشر وتتوسع في دور المواطنين واندیتهم فسنت قانون الجمعيات في 2 تموز 1922 وكان ضربة على الحركة الوطنية في العراق. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص 115؛ عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجمهوري في العراق بين 1921–1958، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978، ص89–90.

(67) طالبوا بتأسيسه كل من: محمد جعفر ابو التمن، بهجت زينل، مهدي البصير، عبد الغفور البدري، حمدي الباجه جي، مولود مخلص، الشيخ احمد الداود. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص117.

(68) طالبوا بتأسيسه كل من: امين الجرجفجي، الشيخ احمد الظاهر، عبد الرسول كبه، مهدي البير، آصف وفائي، عبد الرزاق الازري. المصدر نفسه، ص 117.

(69)C.O.730-72-2871- public Record office -20 January 1925; Intell Report No.8 January 1925.

(70)Ibid.

(71) حزب التقدم: يعد من الاحزاب البرلمانية التي تأسست سنة 1925 ومن ابرز قادته عبد المحسن السعدون وتوفيق السويدي وحكمت سليمان وناجي السويدي ونوري السعيد واخرون، هدفه السعي لتطبيق المعاهدة العراقية –البريطانية بعد اجرء تعديلات عليها والسعي لإدخال العراق ضمن عصبة الامم وبعد انتحار رئيسه السعدون تلاشى الحزب وانضم اعضائه الى احزاب جديدة. عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908–1958، دار الحرية للطباعة، بغداد، ص68–70.

(72) حزب الشعب: أسس 1925، مؤسسوه ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وكامل الجادرجي ونصرت الفارسي ومحمد رضا الشبيبي واخرون، ويعد ثاني حزب برلماني معارض يؤسس في العراق وينازع حزب التقدم على السلطة ولبرلمان، يسعى الحزب الى التخلص من السيطرة البريطانية واستقلال العراق التام لإدخاله الى عصبة الامم، واقتصر نشاط الحزب بين النواب والاعيان، انتهت حياة الحزب بعد اشتراك رئيسه ياسين الهاشمي في الوزارة العسكرية الثانية. المصدر نفسه، ص 71–73.

(73) C.O.730-76-7703- public Record office -1 July 1925.

(74) C.O.730-76-7703- public Record office -15 August 1925.

(75) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص 34.

(76) C.O.730-78- 49541- public Record office, 13 November 1925.

(77) حسين جميل، العراق الجديد، بيروت، 1958، ص32؛ حسين جميل، العراق شهادة سياسية 1908–1930، لندن، 1978، ص140.

(78) عبد الرحمن البزاز، نظرات في القانون الاساسي العراقي، مجلة القضاء، العدد 1,2، بغداد، 1958، ص 7–8، 11.

(79) لطيف مصطفى امين، المصدر السابق، ص 176، 182–193.

(80) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق 1914–1932، بغداد، 1978، ص312.

(81) C.O.730-76-7703- public Record office -1 July 1925.

(82) Ibid.

(83)C.O.730-74-15853- public Record office -6 April 1925.

(84) Ibid.

(85) C.O. 730-76-7703- public Record office -1 July 1925.

(86) صحيفة المفيد لصاحبها ابراهيم حلمي العمر صدرت في 11 نيسان 1922 كانت تحفز العراقيين على العمل للتخلص من الاستعمار البريطاني ونيل حريتهم وحرية بلدهم، وان بريطانيا تتآمر على قضية استقلال العراق والمحاولة الدولية لدعم المحتل في تحقيق هدفه الاستعماري. خالص عزمي، من تاريخ الصحافة العراقية – مقالات بارزة للرعيل الاول، دار الجمهورية، بغداد، 1969، ص8.

(87) C.O.730-76-7703- public Record office -15 August 1925.

(88) C.O.730-77-37751- public Record office -18 August 1925.

(89)Ibid.

(90)Ibid.

(91)C.O.730-78- 42269- public Record office , 17 september 1925.

(92) شكلت عصبة الامم لجنة وصلت الى بغداد في 19 كانون الثاني 1925، وكتبت تقريرها بضرورة ان تبقى المنطقة المتنازع عليها تحت انتداب بريطانيا لمدة 25 سنة مع مراعاة رغبة الاكراد، وابلغ مجلس عصبة الامم المندوب السامي في بغداد في 16 كانون الاول 1925 بعرض مشروع معاهدة جديدة تتضمن تمديد اجل الانتداب، ووافق مجلس الوزراء على قول المقترح لمعاهدة في 11 كانون الثاني 1926، ثم عرض مشروع المعاهدة على البرلمان العراقي في 21 كانون الثاني 1926، وبعد تجاذبات كثيرة وضغط وافق البرلمان العراقي على المعاهدة العراقية – البريطانية – التركية في 12 حزيران 1926. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، ص 129–137؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، ص 34.

(93)الشيخ محمود الحفيد: هو الشيخ محمود بن سعيد حفيد كاكا احمد الشيخ، يرجع تاريخ هذه الاسرة بصورة خاصة الى عهد الحكومة البابانية، و ظهر نفوذ الشيخ محمود منذ حداثة سنه بين سكان القرى والعشائر الكردية بفضل نشاطه وشجاعته فضلاً عن كونه من اسرة دينية. انظر: رفيق حلمي، مذكرات رفيق حلمي، ترجمة: جميل الروزبياني، بغداد، 1975.

(94) شاربازير وتسمى ايضا شهربازار، قضاء في محافظة السليمانية مركزه جوارتا تتبعه ثلاث نواح ماوه ت، سروجك، سيوه يل، ومعنى الاسم مدينة السوق. جمال بابان، اصول اسماء المدن والمواقع العراقية، ج1، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد، 1976، ص181.

(95)C.O.730-73- 12195- public Record office, 16 March 1925.

(96)C.O.730-76-35103- public Record office, Received colonial office 13 July 1925.

(97)C.O.730-78-42934- public Record office -22 september 1925; Intell Report No.18. 3rd July 1925.
(98) C.O.730-78- 42269- public Record office, 17 July 1925.
(99) C.O.730-78- 7704- public Record office -20 July 1925.
(100) يقصد بها المعاهدة العراقية –البريطانية الاولى للاطلاع على بنودها انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، ص 35–43.
(101) وصلت برقية من وزارة المستعمرات البريطانية في 16 ايلول 1925 الى بغداد بتاريخ 17 ايلول 1925 في الساعة 12:10 مساءً:
C.O.730-78- 42269- public Record office , 17 september 1925.
(102)Ibid.
(103)Ibid.
(104) Ibid.
(105) Ibid.
(106) احدى مدن كوردستان قرب الحدود العراقية التركية السورية وتعد البوابة الرئيسية للطريق الدولي للعراق، نشأت وتطورت زاخو على اساس تجاري وزراعي لكونها مدينة تسويقية. انظر: نزار ايوب كولي وغسان وليد الجوادي، مقدمة في تاريخ زاخو خلال العهد العثماني 1915–1918 دراسة تاريخية وثائقية، مركز زاخو للدراسات الكردية، ط1، زاخو، 2019.
(107) انظر: علي بكر، ايران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق، مجلة الدراسات الايرانية، السنة الثانية، العدد 5، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، 2017، ص 94؛ سعيد الحاج صديق الزاخويي، زاخو – الماضي والحاضر، ط1، دهوك، 2009.
(108) حضر المؤتمر شخص يدعى عبوس الاحمد واخاه الاكبر شعبان النعيمي ودبكر آغا ممثلين عن قبيلة فيشخابور الجناح المعتدل وعن الطرف الثاني شخص يدعى بكر عمر آغا الجناح الاكثر تطرفا حسب وصف التقرير البريطاني:
C.O.730-78- 51258- public Record office , 14 November 1926.
(109) C.O.730-78- 46166- public Record office , 13 October 1925.
(110)C.O.730-78- 49541- public Record office , 15 October 1925.
(111) C.O.730-80-7703- public Record office, Received colonial office 12 November 1925.
(112) C.O.730-78- 44074- public Record office , 29 september 1925.
(113) Ibid.
(114) C.O.730-139- 68015- public Record office ,part2 , 29 January 1929.
(115) C.O.730-139- 9406- public Record office , 22 January 1931,p.112; F.O.371-15309-1931.
(116) C.O.730-147- 63444-9433- public Record office , 6 August 1932.

(117) Ibid.

(118) المقال نشر بتاريخ 10 تشرين الاول 1929:

Ibid.

(119) C.O.730-147- 14504 - public Record office , 1931؛ F.O.341-14505-14 May 1931.

(120) Toby Dodge, op.Cit.,p.1.

المصادر

اولا: الوثائق غير المنشورة: وثائق وزارة الخارجية البريطانية

1. F.O.341-14505-14 May 1931.
2. F.O. 371-15309-1931.

ثانياً: الوثائق المنشورة: وثائق مكتب الاستعمار (Colonial Office)

1. C.O.730-72-2871- Intell Report No.8 Januwry 1925.
2. C.O.730-72-2871- public Record office -20 Januwry 1925.
3. C.O.730-74-7679- public Record office -31 March 1925.
4. C.O.730-74-15853- public Record office -6 April 1925.
5. C.O.730-74-7679- public Record office -11 April 1925.
6. C.O.730-74-7679- public Record office -22 April 1925.
7. C.O.730-76-7703- public Record office -1 July 1925
8. C.O.730-76-7703- public Record office -15 August 1925.
9. C.O.730-76-35103- public Record office, Received colonial office 10 september 1925.
10. C.O.730-77-37751- public Record office -18 August 1925.
11. C.O.730-77-7704- public Record office -20 september 1925.
12. C.O.730-78-42934- Intell Report No.18. 3rd sept 1925.
13. C.O.730-78- 42269- public Record office , 17 september 1925.
14. C.O.730-78-42934- public Record office -22 sept 1925.
15. C.O.730-78- 44074- public Record office , 29 september 1925.
16. C.O.730-78- 46166- public Record office , 13 October 1925.
17. C.O.730-78- 49541- public Record office , 15 October 1925.
18. C.O.730-78- 49541- public Record office , 3 November 1925.
19. C.O.730-78- 51258- public Record office , 14 November 1925.
20. C.O.730-79-7741- public Record office -1 Jan 1925.

21. C.O.730-80-7703- public Record office, Received colonial office 12 November 1925.
22. C.O.730-134- 58400- public Record office, 25 October 1928.
23. C.O.730-139- 68015- public Record office, No.13, 15 January 1928.
24. C.O.730-143- 58400- public Record office, 16 October 1928.
25. C.O.730-139- 68015- public Record office, No.13, 18 January 1929.
26. C.O.730-139- 68015- public Record office, part2 , 29 January 1929.
27. C.O.730-139- 68015- public Record office, No.13, 20 March 1929.
28. C.O.730-139- 4346- public Record office, 22 June 1929.
29. C.O.730-141- 68086- public Record office, 25 March 1929.
30. C.O.730-73-12195- public Record office -16 March 1931.
31. C.O.730-147- 14504 - public Record office, 1931.
32. C.O.730-147- 63444-9433- public Record office, 6 August 1932.

ثانياً: الرسائل والاطاريح العلمية

1. امير احمد رحيم الشمري، عبد المحسن شلاش 1882–1948 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012.
2. انعام مهدي علي السلمان، اثر هنري دوبس في السياسة العراقية 1923–1929، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997.
3. خالد عبد الستار سالم الكبيسي، السير همفريز واثره في السياسة العراقية 1929–1935، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسة الدولية، 2002.
4. عدي محسن غافل الهاشمي، كيهان كور نواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام 1945، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد، 2000.

ثالثا: الكتب العربية والمعربة

5. ارنولد تالبوت ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة: فؤاد جميل، دار الجمهورية، بغداد، 1969.
6. برسي كوكس وهنري دوبس، صفحة من تاريخ العراق الحديث 1914–1926، ترجمة: بشير فرجو، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، 1951.
7. توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط1، بيروت،1969، ص136.

8. جمال بابان، اصول اسماء المدن والمواقع العراقية، ج1، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد، 1976.
9. جواد الظاهر، الوجيز في تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، بغداد، ط1، 2011.
10. حسين جميل، العراق الجديد، بيروت، 1958.
11. حسين جميل، العراق شهادة سياسية 1908–1930، لندن، 1978.
12. خالص عزمي، من تاريخ الصحافة العراقية –مقالات بارزة للرعيل الاول، دار الجمهورية، بغداد، 1969.
13. رفيق حلمي، مذكرات رفيق حلمي، ترجمة جميل الروزبياني، بغداد، 1975.
14. عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908–1958، دار الحرية للطباعة، بغداد.
15. عبد الرحمن البزاز، نظرات في القانون الاساسي العراقي، مجلة القضاء، العدد 1,2، بغداد، 1958.
16. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مطبعة دار الكتب، ج 2،3، بيروت، 1983.
17. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزرات العراقية، ج1،2،10، ط6 ، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بيروت، 1982.
18. عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921–1933، بغداد،1991.
19. عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق 1914–1932، بغداد، 1978.
20. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة الداخلية1922–1948، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977.
21. قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1892–1965، بغداد، 2006.
22. لطيف مصطفى امين، مبدآ الفصل بين السلطات ووحدتها وتطبيقهما في الدساتير العراقية، مكتبة الفكر والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، سليمانية، 2007.
23. محمود فهمي درويش واخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد،1961.
24. مير بصري ، أعلام الوطنية والقومية العربية، ط1، دار الحكمة، لندن، 1999.

25. نبيل عبد الرحمن حياوي، دستور العراق الملكي القانون الاساسي لسنة 1925 والتشريعات الدستوري للحقبة الملكية، بغداد، د. ت.

26. قاسم احمد العباس، وثائق امتيازات النفط في العراق، ج1، بغداد، 1972 .

رابعا: البحوث المنشورة في المجلات الاكاديمية العربية

1. علي بكر، ايران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق، مجلة الدراسات الايرانية، السنة الثانية، العدد 5، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، 2017.

خامسا: الكتب الاجنبية

1. Alan Breathingoth, The British Occupation of Iraq 1914-1920, ed. Princeton Press, New Jersey, 2003.
2. Anthony Kirk-Greene, the Colonial Office, Administering British Territories and Colonies, ospa journal, number 77, May 1999.
3. E.Montgomery Martin, Esq, the British Colonies: Their Hxtent, Extent, Condition, and Resources, John Tallis and Company, London, n.d.
4. Encyclopedia Americana, vol.3, International Edition, U.S.A 1980.
5. Philip Perceval Graves, The Life Of Sir Percy Cox, Hutchinson & Co., Ltd, Melbourne, London, 1941.
6. Toby Dodge, the British Mandate in Iraq 1920-1932, Cengage Learning Emea ltd, Reading, Britain, 2006.

سادسا: البحوث الاجنبية

1. - Victoria McNairth, The Mandate and Control of the Middle East, Vol. 2, Ernest Benn Ltd and Westview Press, London, 1978
2. Mohammed Muqhim Alawni, Percy Cox and his Role in Shaping the Middle East (1919-1923), Journal of Namibian Studies, Issue 33, Cultural and Social Science Studies Association, Namibia, 2023.
3. Peter Sluglett, "Imperial Myopia: Some Lessons from Two Invasions of Iraq ",The Middle East Journal, 62, no. 4, 2008.